



تاريخ استلام البحث ٢٠٢٤ / ٧ / ٥

تاريخ قبول البحث ٢٠٢٤ / ١٠ / ٦

تاريخ النشر ٢٠٢٤ / ١٢ / ٣٠

رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653

ISSN (E): 2960-253X /

رقم الايداع الوطني / ٢٠١٩ / ٢٣٧٥

السياسة الخارجية اليابانية تجاه محيطها الاقليمي والدولي

Japanese foreign policy towards its regional and international surroundings

م.د. هديل حربي ذاري

Dr.hadeel harbi thare

جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية

University of Nahrain / College of Political Science

hadeel@nahrainuniv.edu.iq

IRAQI
Academic Scientific Journals

<https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues>

الملخص

مع وصول المجتمع الدولي الى منعطف تاريخي كبير متأثرا بتغيير ميزان القوى والمنافسة الجيوسياسية ، تشتد على المستوى العالمي قضايا تهدد الوجود البشري مثل تغير المناخ وتفشي الأوبئة وانتشار الأسلحة النووية ، ما يفرض على المجتمع الدولي ككل أن يتعاون من اجل إيجاد حلول تتجاوز الاختلافات في القيم والمصالح ، في ظروف تمر فيه العلاقات الدولية بوضع معقد من المواجهة والمنافسة والتعاون ، لذا كان على اليابان أن تنتهج سياسة خارجية نشطة ، وجهود دبلوماسية فاعلة ، لتطوير نظام دولي حر ومفتوح يقوم على سيادة القانون، مع اتباع نهج شامل مع يأخذ بنظر الاعتبار تنوع المجتمع الدولي ، لضمان أمنها وازدهارها ، فضلا عن تعزيز القيم العالمية مثل الحرية، الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان الأساسية ، فضلا عن اعتماد دبلوماسية منضبطة للمساهمة في السلام والازدهار في منطقة آسيا والمحيط الهادئ والمجتمع الدولي ، لذا انتقلت اليابان من دولة تتبنى الحياد السلبي تجاه القضايا الدولية، الى دولة تسعى لاستعادة مكانتها في المنظومة الدولية ، من خلال تفعيل لغة الشراكات والمبادرات لتفعيل أطروحة السلام والاستقرار في محيطها الإقليمي ، والوقوف بوجه الدول التعديلية التي تحاول تغيير معادلة التوازنات القائمة في مجالها الحيوي ، لاسيما في منطقة الهندو باسفيك .

الكلمات المفتاحية : " السياسة اليابانية " ، " الولايات المتحدة " ، " الصين " ، " روسيا الاتحادية " ، " الهند "

Abstract

As the international community reaches a major historical turning point affected by the changing balance of power and geopolitical competition, issues that threaten human existence, such as climate change, the spread of epidemics, and the spread of nuclear weapons, are intensifying at the global level, which forces the international community as a whole to cooperate in order to find solutions that transcend differences in values and interests. In circumstances where international relations are going through a complex situation of confrontation, competition and cooperation, Japan had to pursue an active foreign policy and effective diplomatic efforts to develop a free and open international system based on the rule of law, while following a comprehensive approach that takes into account the diversity of the international community. To ensure its security and prosperity, as well as to promote universal values such as freedom, democracy and respect for basic human rights, as well as to adopt disciplined diplomacy to contribute to peace and prosperity in the Asia-Pacific region and the international community, so Japan moved from a country that adopted passive neutrality towards international issues, to a country that seeks To restore its position in the international system, by activating the language of partnerships and initiatives to activate the thesis of peace and stability in its regional surroundings, and standing up to revisionist countries that are trying to change the existing balance equation in its vital field, especially in the Indo-Pacific region..

Keywords: "Japanese policy", "United States", "China", "Russian Federation", "India"

المقدمة:

كان للتحويلات التي طرأت على البيئة الإقليمية اليابانية ، وهيكلية النظام الدولي ، الأثر البالغ في تغيير توجهات السياسة الخارجية اليابانية ، اذ بدأ الطابع السلمي القائم على أساس رد الفعل والاستجابة الفاعلة والالنية للمتغيرات الإقليمية والدولية ، وفق توجهات جديدة باتت تعرف برؤية السلام الاستباقي ، احد اهم الأهداف التي تسعى السياسة الخارجية من خلالها المحافظة على تحقيق توازنات في علاقاتها مع القوى الإقليمية والدولية ، لاسيما مع ما احدثته إدارة شينزو ابي ومنذ العام ٢٠١٣ ، من تحول كبير في توجهات السياسة الخارجية اليابانية ، لذا بات الحديث عن اليابان بكونها عملاق اقتصادي وقزم عسكري من الماضي ، لاسيما بعد ان قطعت سياسة اليابان الخارجية شوطا كبيرا فيما يخص تعديل المادة التاسعة من الدستور الياباني ، في ضوء تعقد وتشابك معطيات البيئة الأمنية المحيطة باليابان وتسارع المخاطر المهددة للأمن القومي الياباني ، سواء كانت تهديدات تقليدية تتمثل بالتهديد النووي والصاروخي لكوريا الشمالية ، والسياسة الصينية فيما يتعلق في بحري الصين الشرقي والجنوبي ، ناهيك عن التهديدات الروسية عبر تواجدها العسكري في جزر جنوب الكوريل ، فضلا عن التهديدات الأخرى المتعلقة بالإرهاب الدولي ، القرصنة ، التي لها جميعها الأثر البالغ على الامن القومي الياباني ، لذا عملت السياسة الخارجية اليابانية الى ممارسة أدوار سياسية وأمنية واقتصادية متوازنة تتناسب مع مكانة اليابان الإقليمية والدولية .

إشكالية البحث : تنطلق إشكالية البحث من تساؤل رئيس مفاده " كيفية توظيف اليابان للمتغيرات الإقليمية والدولية في تفعيل سياستها الخارجية ، التي تتمكن من خلال وسائلها المتاحة حفظ التوازنات القائمة في محيطها الإقليمي والدولي ، التي تؤثر بشكل مباشر على توجهات تلك السياسة في المجال الحيوي الياباني (منطقة الهندوباسفيك) " . وتتفرع من هذا التساؤل التساؤلات الفرعية التالية :

١- ثوابت توجهات السياسة الخارجية اليابانية ؟

٢- المتغيرات الإقليمية والدولية المؤثرة في سياسة اليابان الخارجية ؟

فرضية البحث : ينطلق البحث من فرضية مفادها : ان تبني اليابان سياسة خارجية سلمية قائمة على اعتماد الدبلوماسية وتعزيز لغة الحوار وتسوية الخلافات البينية ، وتفعيل النيات التعاون المشترك على الصعيدين الإقليمي والدولي ، دور بالغ في تأكيد فاعلية الجهود السياسية اليابانية في الحفاظ على التوازنات في محيطها الإقليمي والدولي **هيكلية البحث :** ينتظم البحث فضلا عن المقدمة والخاتمة في مبحثين ، يتناول الأول أسس وثوابت صياغة السياسة الخارجية اليابانية ، بينما يتناول الثاني المتغيرات البيئية والإقليمية المؤثرة في سياسة اليابان الخارجية.

المبحث الأول: أسس وثوابت صياغة السياسة الخارجية اليابانية

قبل التطرق الى الحديث عن ابرز نقاط فاعلية وديناميكية السياسة الخارجية اليابانية في دوائر اهتماماتها الإقليمية والدولية ، لابد لنا كباحثين من تسليط الضوء على اهم ثوابت واسس ومرتكزات واهداف واولويات صياغة السياسة اليابانية الخارجية ، لاسيما مع القدرات الاقتصادية والتكنولوجية الهائلة التي باتت تمتلكها اليابان عالميا ، فضلا عن فاعلية أداء حكوماتها المتعاقبة ، ناهيك عن دورها النشط في محيطها الإقليمي والدولي ، وتوجهها نحو إعادة صياغة منظومة علاقاتها في مجالها الحيوي الهندوباسفيكي او مع باقي دول العالم ، وعليه سيتم تناول اهم

الأفكار المترسخة في الفكر العقائدي الياباني في عن أهدافها وأولوياتها التي تحكم جميعاً توجهات سياستها الخارجية وكالاتي :

المطلب الأول : عقيدة السياسة الخارجية اليابانية

بداية مرت السياسة الخارجية اليابانية بتحويلات كبيرة ، فبعد ما كانت تتسم بصفة العسكرية على صعيد علاقاتها الخارجية بحكم ماضيها الاستعماري في عقد التسعينيات من القرن التاسع عشر وصولاً الى استسلامها في الحرب العالمية الثانية ، انتقلت الى طور جديد اضيف عليها سمات وجدت في الدستور الياباني لعام ١٩٤٦ ، ووصولاً الى الحرب الباردة وتحديداً في عقد الخمسينيات والستينيات بدأ الفكر الياباني في سياسته الخارجية يعتمد على مبدأ الاستقلالية ، اذ كان الاحتلال الأمريكي ومنذ بداية الحرب الباردة يتزعم إدارة مختلف نشاطات اليابان الخارجية وتحديداً في المدة (١٩٤٥ - ١٩٥١) ، بعد ذلك بدأت السياسة اليابانية تتصف بالاستقلالية النسبية وتحديداً في السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين ، والتي بدأت تتضح في اغلب نشاطات اليابان الخارجية ، لاسيما على الصعيد السياسي والاقتصادي ، اذ بدأت لا تخرج من دائرة التحالف الأمني الأمريكي الياباني ^٢ .

وعليه اعتمدت السياسة الخارجية اليابانية ما بعد الحرب الباردة على عقيدة يوشيدا أو مبدأ يوشيدا ، الذي يشير إلى استراتيجيات رئيس الوزراء السابق شيجيرو يوشيدا، ولعل أفضل وصف لهذا المبدأ هو مبادئه الأساسية الثلاثة: (١) إسناد معظم الأمن الياباني إلى الولايات المتحدة؛ و(٢) التقليل من الجهود الدفاعية التي تبذلها اليابان؛ وفي نفس الوقت (٣) تخصيص مواردها للتنمية الاقتصادية ، وهناك إجماع على أن هذا "العقيدة"، التي صيغت في خمسينيات القرن العشرين، وجهت السياسة الخارجية اليابانية طوال النصف الثاني من القرن ، لذا شكلت إطاراً للسياسة الخارجية اليابانية اللاحقة ^٢ ، ومبدأ يوشيدا هو مفهوم تحليلي ابتكره الباحثون لتبرير السياسة الخارجية اليابانية في الثمانينيات ، وقد تم تحقيق ذلك استجابةً للانتقادات المحلية والخارجية لانخفاض مستوى الإنفاق العسكري، على الرغم من ازدهار الاقتصاد ، لذا التساؤل الذي يتبادر ، ما هي عقيدة يوشيدا؟ وما هي أصولها ؟ يشير مبدأ يوشيدا إلى نهج في السياسة الخارجية اليابانية الذي بدأه رئيس الوزراء شيجيرو يوشيدا في الخمسينيات من القرن الماضي وأسسها السياسيون اللاحقون، لاسيما هاياتو إيكيدا وإيساكو ساتو، اللذين خلفا يوشيدا في الستينيات ، ووفقاً لوجهة النظر السائدة ، يرتكز مبدأ يوشيدا على ثلاث ركائز رئيسية هي : الأمن الياباني من خلال التحالف الأمريكي، وتقليل الأسلحة والنفقات العسكرية، والتركيز على النمو الاقتصادي ، وترتبط هذه الركائز مع بعضها البعض ، اذ يؤدي التحالف بين الولايات المتحدة واليابان في البداية إلى الحد الأدنى من الأسلحة من قبل اليابان، مما يعزز الانتعاش الاقتصادي ويحقق النمو الاقتصادي ، فضلاً عن ذلك هنالك مجموعة من السمات المميزة لمبدأ يوشيدا مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بهذه الركائز الرئيسية الثلاثة، ويمكن حصرها بـ : التوسع في الأسواق الخارجية، وخاصة السوق الآسيوية وتجنب التورط في النزاعات السياسية الدولية ^٤ .

وبما أن الدبلوماسية اليابانية تشكلت وفقاً لمبدأ يوشيدا حتى أوائل السبعينيات ، لذا أصبحت اليابان ثاني أكبر قوة اقتصادية في الغرب ، وبدلاً من تحويل هذه القوة الاقتصادية إلى قوة عسكرية متطورة، بدأ الحزب الديمقراطي الليبرالي الحاكم في التفكير في كيفية المساهمة في السلام والاستقرار الدوليين ، لذا منذ أواخر سبعينيات القرن العشرين، توسعت مساعدات التنمية الرسمية بسرعة، حيث أصبحت اليابان أكبر دولة مانحة في العالم في عام

١٩٩١، وحافظت على هذا الوضع حتى عام ٢٠٠٠، ويشكل التعاون الاقتصادي الياباني أهمية كبيرة ليس فقط من حيث تصحيح فجوة التفاوت العالمية؛ وإنما أيضا لغرض دعم مناطق الصراع أو المناطق المتاخمة للدول الشيوعية، لاسيما مع دول مثل كوريا الجنوبية وتايلاند، لذا نجد مثلاً مع شروع الصين في تنفيذ الإصلاحات وسياسات الباب المفتوح، تم استخدام القروض اليابانية الكبيرة بالين للصين كوسيلة لتقريب البلاد من الغرب، لذا باتت القوة الاقتصادية التي تتمتع بها اليابان بمثابة مصدر قوة لسياستها الخارجية، لذا بدأ مبدأ يوشيدا يركز على "المساهمة في السلام والأمن العالميين من خلال وسائل غير عسكرية"، وهو ما اطلق عليه فيما بعد مبدأ يوشيدا الثاني، واستكمالا لما تقدم وتحديدا منذ التسعينيات، كانت مشاركة قوات الدفاع الذاتي اليابانية في عمليات حفظ السلام وأنشطة الإغاثة الدولية في حالات الكوارث عنصراً مهماً في طرح مبدأ جديد للسياسة الخارجية اليابانية، وهو ما اطلق عليه لاحقا مبدأ يوشيدا الثالث، التي عكست نظرة رئيس الوزراء الياباني شينزو آبي للأمة والأيدولوجية اليابانية القوية والتوجه القيمي لها^٥.

ومع صعود الصين بوصفها قوة تعديلية مواجهة للقيادة الأميركية في النظام الدولي الذي صاغته بعد الحرب الباردة، تعين على اليابان أن تدرك تماماً العوامل البنوية التي تعجل تضائل مشاركة الولايات المتحدة في السياسة الدولية، لاسيما مع تباطؤ اقتصاد اليابان والانحدار النسبي لوجودها في الاقتصاد العالمي والذي ارجعته اليابان في ميلها نحو انتهاز سياسة قائمة على الإيديولوجية الليبرالية، إذ تتلخص استراتيجية السياسة الخارجية الأساسية التي تنتهجها اليابان الآن في إظهار الإرادة والقدرة على الحفاظ على النظام الدولي الليبرالي الذي استقادت منه اليابان، بهدف ربط الولايات المتحدة بمنطقة آسيا والمحيط الهادئ^٦، لذا ومن أجل خلق بيئة دولية مستقرة يمكن التنبؤ بها، وهو ما تطمح له اليابان، كان من المهم لها بناء علاقات الثقة والتعاون مع الدول في جميع أنحاء العالم والمجتمع الدولي من خلال الجهود الدبلوماسية، لتعزيز أساس استقرار وازدهار المجتمع الدولي و لمنع ظهور التهديدات مقدما، ومن هذا المنظور، ومنذ تنصيب إدارة آبي، قامت حكومة اليابان بتعزيز الدبلوماسية، في إطار سياسة "المساهمة الاستباقية في السلام" القائمة على مبدأ التعاون الدولي، وعليه زار رئيس الوزراء شينزو آبي العديد من الدول، ونتيجة لذلك، ارتفع حضور اليابان في المجتمع الدولي بشكل متزايد، كما تعمقت بشكل كبير علاقة الثقة بين رئيس الوزراء آبي والقادة الأجانب وكذلك بين وزير الخارجية كونو ووزراء الخارجية الآخرين ورؤساء المنظمات الدولية^٧.

لذا مع التحديات الكبيرة التي تواجه اليابان والمتعلقة بالتغيرات التاريخية في موازين القوى وصعود قوى تعديلية مثل الصين وروسيا رغبة في تغيير هيكل النظام الدولي، تواجه اليابان بيئة أمنية معقدة، لذا صاغت اليابان "استراتيجية الأمن القومي" في كانون الأول / ديسمبر ٢٠٢٢، وبموجب هذه الاستراتيجية، ستنفذ اليابان دبلوماسية نشطة يدعمها تعزيز أساسي لقدراتها الدفاعية، والاستفادة الكاملة من برنامجها الوطني للقدرات الشاملة، بما في ذلك القدرات الاقتصادية والتكنولوجية والاستخباراتية، لتلبية التوقعات التي يمكن ان تحدث في المجتمع الدولي، مع ضمان مصالح اليابان في السلام والازدهار، وعليه دعت حكومة كيشيدا، باعتبارها سياستها الأساسية، إلى تطوير الدبلوماسية والأمن من خلال^٨:

١- التأكيد على الدفاع بشكل كامل عن القيم العالمية.

٢- التأكيد على تعزيز السلام والأمن في اليابان.

٣- التأكيد على ان تكون هناك قيادة دولية في المجتمع لمعالجة القضايا العالمية.

مما تقدم، يمكن القول بأن هذه الإستراتيجية الجديدة لا تمثل انفصلاً كاملاً عن عقيدة يوشيدا ، ولم تغير الهيكل الأساسي للحفاظ على الدفاع عن النفس في إطار التحالف الياباني الأمريكي بوصفه نواة السياسة الأمنية ، على مدى السنوات السبعين الماضية، إذ إن الفوائد التي يحققها التحالف وسجله الحافل في مجال التعاون الدولي في المجالات غير العسكرية منحت الثقة للزعماء السياسيين في اليابان ، ولن يتغير هذا الهيكل الأساسي إلا إذا سعت اليابان أو الولايات المتحدة إلى حل الحلف.

المطلب الثاني : اهداف السياسة الخارجية اليابانية واولوياتها

من أجل حماية وتعزيز المصالح الوطنية لليابان، تعتزم اليابان تحقيق عدد من الأهداف ذات أولوية في سياستها الخارجية وهي :

(١) تهدف اليابان الى الحفاظ على مبدأ السلام الدولي المستند على العدالة وحكم القانون^٩ ، حسب وجهة نظرها من خلال تعزيز التحالف الياباني الأمريكي وتعزيز التواصل بين الحلفاء ، اذ يعد التحالف الياباني الأمريكي حجر الزاوية في دبلوماسية اليابان وأمنها، ويلعب دوراً مهماً في السلام والازدهار الإقليمي والدولي ، اذ يعمل البلدان بشكل وثيق لمعالجة القضايا الإقليمية والدولية بما في ذلك القضية المتعلقة بكوريا الشمالية، والحفاظ على جعل منطقة المحيطين الهندي والهادئ سوق حرة ومفتوحة ، كما تسعى اليابان، بموجب تشريعات السلام والأمن والمبادئ التوجيهية للتعاون الدفاعي بين اليابان والولايات المتحدة بتنفيذ خطة تغطي أوقات السلم إلى حالات الطوارئ من خلال مشاورات وآليات مختلفة مع الولايات المتحدة ، اذ أجرت اليابان والولايات المتحدة مناقشات صريحة حول سبل تأمين الردع للتحالف الياباني والولايات المتحدة ، ومن خلال هذه الجهود تواصل اليابان تعزيز التعاون الأمني والدفاعي، مما يزيد من تعزيز قدرات الردع والاستجابة للحلف^{١٠}.

(٢) تعزيز العلاقات مع دول الجوار : إن تعزيز علاقات اليابان مع دول جوارها الاقليمي يشكل أساساً مهماً لجعل البيئة المحيطة باليابان مستقرة ، اذ تجد اليابان أن من المهم تبني علاقة مستقرة مع الصين من منظور واسع ، وتعد العلاقة مع الصين، واحدة من أهم العلاقات الثنائية بالنسبة لليابان ، اذ يتمتع البلدان بعلاقات اقتصادية وثيقة، فضلاً عن التبادلات الشعبية والثقافية ، من جانب آخر ترى اليابان إن محاولات الصين لتغيير الوضع الراهن في بحر الصين الشرقي من جانب واحد بالقوة غير مقبولة ، اذ طالما ما تؤكد اليابان بأنها ستواصل الرد بهدوء وحزم مع تعزيز التنسيق مع الدول المعنية، إلى جانب تعزيز الاتصالات لجعل بحر الصين الشرقي "بحر السلام والتعاون والصداقة"، وتواجه العلاقات بين اليابان وجمهورية كوريا وضعا بالغ الخطورة وسط سلسلة من التحركات السلبية من جانب جمهورية كوريا، كما عقدت اليابان حوارات سياسية نشطة مع روسيا، ففي العام ٢٠١٨ ، وخلال اجتماع القمة الياباني الروسي ، توصل رئيس الوزراء أبي إلى اتفاق مع الرئيس بوتين "لتسريع المفاوضات بشأن معاهدة سلام على أساس الإعلان الياباني السوفييتي المشترك لعام ١٩٥٦^{١١} .

(٣) تعزيز الدبلوماسية الاقتصادية : واصلت حكومة اليابان تعزيز الدبلوماسية الاقتصادية من الجوانب الثلاثة التالية: (أ) وضع القواعد لتعزيز الأنظمة الاقتصادية العالمية الحرة والمفتوحة؛ (ب) دعم توسيع الأعمال التجارية للشركات اليابانية في الخارج من خلال تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛ و(ج) تعزيز دبلوماسية الموارد

إلى جانب الاستثمار الداخلي تجاه اليابان ، اذ عززت اليابان النمو الاقتصادي على أساس التجارة الحرة، من خلال الحفاظ على النظام الاقتصادي الدولي المنفتح والمستقر والقائم على القواعد وتطويره^{١٢}.

٤) معالجة القضايا العالمية : إن قضايا نزع السلاح وعدم الانتشار، وبناء السلام، والتنمية المستدامة، والحد من مخاطر الكوارث، والبيئة وتغير المناخ، وحقوق الإنسان، وتمكين المرأة، وتوطيد سيادة القانون، ترتبط بالسلام والاستقرار والرخاء في العالم ، بما في ذلك اليابان ، اذ إن مثل هذه القضايا لا يمكن حلها بواسطة دولة واحدة بمفردها، وهي تتطلب استجابة موحدة من قبل المجتمع الدولي ، وتشكل المبادرات الخاصة بهذه القضايا جزءاً بالغ الأهمية من مبادرة "المساهمة النشطة في السلام" التي أطلقتها اليابان ، فيما يتعلق بتعزيز التعاون الدولي من أجل السلام ، أولت اليابان أهمية للتعاون في مجال حفظ السلام وبناء السلام، بما في ذلك عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة (PKOs) من وجهة نظر "المساهمة الاستباقية في السلام" على أساس مبدأ التعاون الدولي. ومنذ عام ١٩٩٢، أرسلت اليابان أكثر من ١٢٥٠٠ فرد إلى ٢٧ بعثة تابعة للأمم المتحدة بما في ذلك عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، وفي تدابير مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف ، تتخذ اليابان تدابير شاملة لمكافحة الإرهاب، بناءً على "خطة عمل مجموعة السبع لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف" التي جمعتها اليابان في قمة مجموعة السبع إيسي شима في عام ٢٠١٦ ، وغيرها من الوثائق رداً على التهديد المتزايد للإرهاب والتطرف العنيف ، وتتكون هذه الجهود من مبادرات تهدف إلى (١) تحسين القدرة على مكافحة الإرهاب؛ (٢) تدابير مكافحة التطرف العنيف، السبب الجذري للإرهاب؛ و (٣) المساعدة في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية لإنشاء أساس للمجتمع المعتدل^{١٣}.

اما ما يتعلق بالمبادرات الاستباقية لنزع السلاح وعدم الانتشار، وبوصفها الدولة الوحيدة التي عانت من القصف الذري في الحرب، فإن اليابان لديها مهمة تتمثل في قيادة جهود المجتمع الدولي فيما يتعلق بنزع السلاح النووي ومنع الانتشار، بهدف تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية ، وتؤكد اليابان على أهمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تشكل حجر الزاوية في النظام الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار الذي تشارك فيه الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، اما فيما يتعلق بتعزيز التعاون مع الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى وإصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ، في المدة من كانون الثاني /يناير ٢٠١٦ إلى نهاية كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٧، شغلت اليابان منصب عضو غير دائم في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة للمرة الحادية عشرة، وهو أكثر تكراراً من أي دولة عضو أخرى في الأمم المتحدة ، كما تبذل اليابان جهوداً لإصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بما في ذلك انضمامها كعضو دائم في المجلس، مع الحاجة الملحة لإصلاح المجلس بطريقة تعكس واقع المجتمع الدولي في القرن الحادي والعشرين، حتى يتمكن المجلس من معالجة التحديات المعاصرة بشكل أكثر فعالية ، وفيما يتعلق بجهود اليابان لتعزيز سيادة القانون ، فأنها تعمل على الحفاظ على "البحار الحرة والمفتوحة والمستقرة" وتعزيزها استناداً إلى "المبادئ الثلاثة لسيادة القانون في البحار"^{١٤}.

وأخيراً تؤمن اليابان بأن حقوق الإنسان والحرية والديمقراطية هي قيم أساسية، وحمايتها وتعزيزها بمثابة حجر الزاوية للسلام والاستقرار في المجتمع الدولي. وفي هذا المجال، تشارك اليابان بشكل استباقي في الحوارات الثنائية وفي عدد من المنتديات المتعددة الجنسيات، مثل الأمم المتحدة، وتقدم مساهمات، بما في ذلك الحوار البناء، كما تدعم جهود خفض غازات الاحتباس الحراري في العالم ، اذ ترمي الحكومة اليابانية منذ عهد رئيس الوزراء الياباني

السابق سوغا يوشيهيديه ، في تحقيق صافي الانبعاثات الصفريه ضمن رؤية تمتد الى العام ٢٠٥٠ ، اذ اكد سوغا في ان اليابان ستقود الجهود الدولية في مكافحة التغير المناخي بوصف تلك المهام من الأهداف الرئيسة لسياسة اليابان الخارجية^{١٥} .

٥) معالجة القضايا الإقليمية : ترى اليابان إن الأزمات الناجمة عن اضطرابات النظام الدولي ليست مشكلة طرف آخر ، اذ تجد ان الحرب الروسية الأوكرانية شكلت تحديا للنظام الدولي القائم على سيادة القانون ، كما تسببت أيضًا في تأثير خطير على منطقة المحيطين الهندي والهادئ، فضلا عن الشرق الأوسط وأفريقيا ومناطق أخرى من خلال الارتفاع أسعار الغذاء والطاقة ، لذا تجد اليابان أن يجب عليها ان تنتج نهجا في سياستها الخارجية يعمل على التصدي للتحديات العالمية المشتركة .

٦) تعزيز هياكل تنفيذ سياسة خارجية شاملة : من أجل تحقيق نتائج ملموسة بشكل يتوافق مع ما يتعلق بالقضايا المذكورة أعلاه، لذا من الضروري ضمان وجود هيكل مرن لتنفيذ السياسة الخارجية وتحسين بيئة العمل ، وفي ضوء ذلك اكدت وزارة الخارجية اليابانية (MOFA) بأنها ستعمل على تحسين مختلف الفوائد المتأثرة بتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية فضلا عن تعزيز هيكل تنفيذ السياسة القنصلية بما في ذلك التوظيف والأساس المالي ، والمساعدة الإنمائية الرسمية، وتعزيز التحول الرقمي (DX) ، والانخراط في الاتصالات الاستراتيجية. كما تسعى وزارة الخارجية الى زيادة عدد المواطنين اليابانيين العاملين في المنظمات الدولية^{١٦} .

المطلب الثالث : هياكل صنع القرار في السياسة الخارجية اليابانية

فيما يتعلق بهياكل صنع القرار السياسي الخارجي اليابان فلا تعد المؤسسة التنفيذية هي المؤسسة الوحيدة المساهمة في صنع توجهات السياسة الخارجية اليابانية ، بل هناك مؤسسات تمارس دورا مؤثرا في صياغة تلك التوجهات ، اذ ان ما يميز قرارات السياسة الخارجية اليابانية عن بقية القرارات ؛ بأنها تخضع لرؤى ومواقف مختلفة نتيجة لتعدد المؤسسات المساهمة في صنع تلك السياسة ، وعليه يمكن تقسيم هياكل صنع القرار السياسي الخارجي الياباني كالاتي :

١) المؤسسات الرسمية : وتتألف أولا من الإمبراطور ، اذ سابقا كان الامبراطور يتمتع بمعظم الصلاحيات التي نص عليها دستور عام ١٨٨٩ ، اذ شغلت صلاحياته نسبة ٢٧% من الدستور ، لكن بعد الحرب العالمية الثانية ، ونتيجة لهزيمة اليابان في العام ١٩٤٥ ، تم تجريد الامبراطور من صلاحياته الدستورية ، اذ بني النظام السياسي الياباني على العديد من الأسس منها استمرار الامبراطور مع فرض قيود على صلاحيته القديمة ، هيمنة الحزب الليبرالي الديمقراطي شبه التام على الحياة السياسية اليابانية ، فضلا عن إعطاء صلاحيات للجهاز البيروقراطي الياباني في مؤسسات الدولة كافة ، وفيما يتعلق بصلاحيات الامبراطور وفق دستور ١٩٤٦ ، فقد اكد على استمرار وجود الامبراطور لكن بصيغة رمزية في النظام السياسي الياباني^{١٧} .

ثانيا ، المؤسسة التشريعية ، بالنسبة لليابان يعد البرلمان والذي يطلق عليه (الدايت او الكوكاي باللغة اليابانية) ، طبقا للدستور الصادر في العام ١٩٤٦ ، اعلى مؤسسة في البلاد تليها المؤسسة التنفيذية ، ونقسم البرلمان الياباني الى مجلس النواب (شوغيين) ويتألف من ٤٦٥ عضوا ، ومجلس المستشارين (سانغيين) ويتألف من ٢٤٥ عضوا ، ويشكل كلا من المجلسين لجان دائمة وخاصة ، تضطلع بعض تلك اللجان الخاصة في مهام الشؤون الخارجية للبلاد

وكذلك شؤون الدفاع ، اذ تقدم وبشكل دوري تقاريرها الى الجهة المسؤولة في كلا المجلسين ، كما ان لأعضاء البرلمان الحق في اثارة مسائل ذات صلة بالشؤون الخارجية ، فضلا عن التصديق على المعاهدات التي يتم عقدها، ومع ذلك وبالرغم من ان المادة ٤١ من الدستور الياباني تؤكد على ان البرلمان اعلى مؤسسة من سلطة الدولة ، الا انه من الناحية العملية لا يكاد دور البرلمان الياباني يتعدى التصديق على المعاهدات ومشروعات القوانين التي يصوغها مجلس الوزراء ^{١٨} .

ثالثا ، المؤسسة التنفيذية ، اذ تعد المؤسسة التنفيذية والمتمثلة في مجلس الوزراء المسؤول الأبرز في صياغة توجهات السياسة الخارجية للدولة ، اذ تقوم بالأشراف المباشر على عملية صنع السياسة الخارجية ،وتكمن صلاحية مجلس الوزراء بالتعاون مع الفريق الوزاري الذي يرأسه وفق المادة ٧٣ من الدستور الصادر لعام ١٩٤٦ في القيام بالعديد من الوظائف منها ؛ إدارة العلاقات الخارجية ، تولي مسؤولية توقيع المعاهدات ، تفعيل أوامر مجلس الوزراء من اجل تنفيذ بنود الدستور ، تطبيق القانون وإقامة شؤون الدولة .. وغيرها ^{١٩} ، ومن الجدير بالذكر ان من يعاون رئيس مجلس الوزراء في أداء مهامه في الشؤون الخارجية مجموعة من الأمناء الذين يمثلون في الأساس أربعة وزارات وهي كلا من ؛ وزارة الخارجية ، وزارة المالية ، وزارة التجارة الدولية والصناعة ، فضلا عن الوكالة القومية للشرطة ، فضلا عن وجود المستشارين ، ويذكر ان لمجلس الوزراء الياباني مقر رسمي يسمى الكانتي وهو مركز صنع القرار لاسيما في أوقات الكوارث الطبيعية والأزمات ، تتبعه مجموعة من المؤسسات هي : مكتب مجلس الوزراء ، امانة مجلس الوزراء ، مكتب تشريع مجلس الوزراء ، مؤتمر نواب الوزراء الإداريين ^{٢٠} .

(٢) المؤسسات غير الرسمية : وتتضمن أولا ؛ الأحزاب السياسية واهم الأحزاب السياسية اليابانية هي : الحزب الليبرالي الديمقراطي ، ويعد اكبر الأحزاب السياسية في اليابان، وهو يمثل التيار اليميني ، ويتضمن برنامج الحزب فيما يخص الشؤون الخارجية عدد من المحاور أهمها التأكيد على عمق التحالف الياباني الأمريكي ، فضلا عن إقامة علاقات دولية تقوم على أساس العدالة ، فضلا عن السعي لتعديل المادة ٩ من الدستور الياباني الخاصة بنبذ الحروب والتسلح وعدم امتلاك الجيش ، وذلك بما يسمح بممارسة دور خارجي فعال يتناسب مع قوة اليابان الاقتصادية ، كذلك يوجد الحزب الديمقراطي الياباني الذي يعد حزب معارض ، وحزب الكوميتو الجديد (الحكومة النظيفه) ويتضمن برنامجه في الشئون الخارجية مكافحة الانتشار للأسلحة النووية ، والسعي للحفاظ على الامن والسلم الدوليين ، كذلك يوجد الحزب الشيوعي الياباني ، الحزب الاشتراكي ، الحزب الاشتراكي الديمقراطي ، فضلا عن جماعات المصالح ^{٢١} .

فضلا عن الأحزاب السياسية توجد جماعات المصالح ، ومراكز الفكر ، والرأي العام ، التي تعد جميعها مؤسسات غير رسمية تتدخل بشكا او باخر من خلال الضغط على المؤسسات الرسمية في عملية صنع القرار السياسي الخارجي لليابان .

المبحث الثاني: متغيرات البيئة الإقليمية والدولية وتأثرها في سلوك اليابان الخارجي

المطلب الأول : متغيرات البيئة الإقليمية

أولا : تحدي الصعود الصيني: يعد صعود الصين التحول الأكثر أهمية في تغير موازين القوة في شرق آسيا وكذلك في العالم ، اذ مع تطورها الاقتصادي السريع، زادت الصين من نفوذها السياسي والاقتصادي والعسكري إقليمياً

وعالمياً ، ومع تراجع القوة الاقتصادية لليابان منذ أوائل التسعينيات، أصبح نفوذ الصين أكثر قوة في شرق آسيا ويشكل تأثيراً كبيراً في مختلف المجالات في المنطقة ، لذا حاولت الصين إقامة علاقات ودية مع الدول المجاورة منذ التسعينيات، وبدأت تتوجه في تسوية القضايا الدبلوماسية والأمنية، مثل النزاعات الإقليمية في بحر الصين الجنوبي وغيرها، من خلال التفاوض على المستوى الثنائي ، لكن مع استمرار المناورات العسكرية التي تجريها الصين والتي استهدفت تايوان في منتصف التسعينيات خلق تصوراً لوجود "تهديد صيني" بين دول المنطقة ، وأصبح التخفيف من هذا التصور هي المسألة الدبلوماسية المهمة بالنسبة للصين لضمان عجلة تنميتها الاقتصادية المستدامة .

لذا شاركت الصين من اجل ابعاد ذلك التصور لاسيما بعد الأزمة المالية الآسيوية في عام ١٩٩٧، في أطر متعددة الأطراف مثل المنتدى الإقليمي لرابطة دول جنوب شرق آسيا (ARF) كما وسعت التعاون الاقتصادي والأمني مع بلدان رابطة دول جنوب شرق آسيا في مجال الأمن غير التقليدي ، وبفضل هذه الجهود الدبلوماسية، نجحت الصين في تخفيف التصور بأن الصين تشكل تهديداً في بلدان رابطة دول جنوب شرق آسيا ، وحتى في اليابان، تم تخفيف ذلك التصور لاسيما مع زيارة رئيس الوزراء شينزو آبي للصين بعد تسلمه للسلطة في العام ٢٠٠٦ ، ومع ذلك، لا تزال هناك شكوك في مستقبل الصين ، وما إذا كانت الصين ستتصرف كطرف مسؤول في المنطقة ضمن النظام القائم، أو ستنشئ نظاماً جديداً يركز على الصين ، لاسيما مع اسراع الصين بتحديثها العسكري لذا أصبحت الدول الإقليمية تنظر إلى صعود الصين بوصفه تحدياً وليس تهديداً، ولابد من تبني استراتيجية تحوط ضد النفوذ المتزايد للصين ^{٢٢} .

لقد سعت حومة شينزو ابي ، لاسيما مع تسلمه الولاية الثانية في أواخر العام ٢٠١٢ ، الى طي صفحة الماضي مع دول الجوار الإقليمي ، ولاسيما مع الصين بوصفها لاعبا مهم في الحسابات الاستراتيجية اليابانية ، وخاصة فيما يتعلق ببعض القضايا التي لم تحسم ، ففي ما يتعلق بقضية الجزر المتنازع عليها ، وتسمى هذه الجزر سينكاكو طبقاً للتسمية اليابانية ، في حين تطالب بها الصين وتدعوها دياويو ، فالنزاع الياباني - الصيني حول هذه الجزر مشكلة عالقة لا تزال تثار بين حين واخر لتشكل متغير مؤثر في العلاقات الثنائية ^{٢٣} ، اما فيما يتعلق بالنزاعات حول المناطق البحرية الغنية بالثروات الطبيعية في بحر الصين الشرقي ، وبحسب تقديرات إدارة معلومات الطاقة الامريكية ان بحر الصين الشرقي يحتوي نحو ٢٠٠ مليون برميل من النفط ضمن الاحتياطات المحتملة ، في حين الغاز الطبيعي يصل ما بين ١ الى ٢ ترليون قدم مكعب ^{٢٤} ، اما فيما يتعلق بقضية تايوان ، كما هو معروف تعبر الصين بصورة دائمة على ان تايوان جزء لا يتجزأ من الأراضي الصينية ، ومصالحها الحيوية الاستراتيجية ، ؛ لذا تربط الحكومة الصينية دائماً علاقاتها مع الدول الأخرى ، بقبول موقفها الحازم من هذه المشكلة ، وتُعد مبدأ (صين واحدة) ، هو مبدأ رئيس للتعامل مع تلك الدول ^{٢٥} ، بالنسبة لليابان ، فأن لها موقف متباين إزاء ملف تايوان ، فمن جانب تؤكد التزامها بوحدة الأراضي الصينية وان تايوان جزء من الصين ، ومن جانب اخر تظهر تصريحات من مسؤولين يابانيين يشيرون فيها ان تايوان دولة مستقلة ^{٢٦} ، ويعود السبب في هذا التباين الى التحالف الياباني الأمني مع الولايات المتحدة الامريكية منذ العام ١٩٥٢ ، لذا اليابان ملتزمة في أي الية تعاون عسكري محتمل تقوم به الولايات المتحدة في حال تدخلت الصين بالقوة لاسترجاع تايوان ، وهذ ما لا تريده اليابان ^{٢٧} ، كذلك التوتر الناجم من تنامي قوة الصين الاقتصادية ، وبرز قضية يمكن الإشارة لها في هذا الصدد اعلان الصين مبادرة الحزام

والطريق في العام ٢٠١٣ وصعوداً ، ليأتي الرد الياباني بزعامة شينزو ابي بتوظيف هذا الامر توظيفاً استراتيجياً عبر أنشاء ما يعرف بشراكة جودة البنى التحتية وذلك في العام ٢٠١٥ ، تبعتها بمبادرة أخرى تعرف بمبادرة المنطقة الحرة والمفتوحة في الهندوباسفيك ٢٠١٦ ، وبالرغم من اعلان شينزو ابي في العام ٢٠١٧ عن استعداد بلاده للتعاون مع الصين بخصوص مبادرة الحزام والطريق الا ان التنافس بقية مسيطر على العلاقة الثنائية الى وقتنا الراهن^{٢٨}.

لذا، ونتيجة القضايا العالقة بين الطرفين ، اتسمت سياسة اليابان تجاه الصين بمزيج براجماتي من المشاركة الدبلوماسية والاقتصادية وموقف أكثر مواجهة بشأن القضايا الأمنية والجيوستراتيجية ، وهي سياسة اعتمدها رئيس الوزراء السابق شينزو ابي لتحقيق هذا التوازن الدقيق بعد عودته إلى السلطة في عام ٢٠١٢ ونجاحه في استقرار العلاقات الصينية اليابانية دون التنازل عن القضايا الإقليمية ، وكان أول لقاء بين ابي وشي جين بينج في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٤ في قمة منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ في بكين، بعد عامين من انهيار العلاقات في أعقاب سيطرة اليابان على جزر سينكاكو/دياويو ، وجاءت نقطة التحول الحقيقية في منتدى الحزام والطريق في مايو/أيار ٢٠١٧، عندما أعرب ابي، في رسالة سلمها باليد، عن استعداده لدعم المبادرة الرائدة للصين ، وكان ذلك بداية لزيارات متبادلة بين الدول الإقليمية وتطبيع العلاقات الدبلوماسية ، لقد كانت رؤية رئيس الوزراء السابق القائمة على التحالف المتوازن مع الديمقراطيات ذات التفكير المماثل ضرورية للرد على صعود القوة الصينية، وأن المشاركة المباشرة مع الصين مهمة لتعزيز البيئة الدولية المستقرة التي يمكن لليابان أن تزدهر فيها ، ومع ذلك، لا تزال استجابة اليابان لعدد من التحديات غير واضحة ، لذلك عمل ابي على استخدام " التحالف الرباعي" و"منطقة المحيطين الهندي والهادئ الحرة والمفتوحة" كمصدر للنفوذ وليس مصدراً للتوتر مع الصين ، اذ وجدت إدارة ابي صعوبة بالغة في عزل المصالح التجارية اليابانية عن التوترات الجيوسياسية وموازنة العلاقات مع بكين وواشنطن في وقت تصاعد فيه العداء بين البلدين. كما لم يساعد تبني ابي للتعاون في إطار مبادرة الحزام والطريق والشؤون الاقتصادية في تخفيف الضغوط الصينية بشأن نزاع جزر سينكاكو/دياويو، أو تحسين الرأي السيئ الذي يحمله معظم المواطنين اليابانيين تجاه نظام شي^{٢٩}.

لذا عملت اليابان في العام ٢٠٢٠ و ٢٠٢١ ، على اتباع سياسة أكثر حزماً تجاه الصين، من خلال اتخاذ تدابير عقابية رداً على انتهاكات حقوق الإنسان في شينجيانج وهونغ كونج ، والدعوة إلى اتخاذ المزيد من الإجراءات لمواجهة السفن الصينية التي يتم إرسالها بانتظام إلى جزر سينكاكو / دياويو ، وخلال جائحة كوفيد-١٩، سعى المسؤولون الاقتصاديون اليابانيون بدعم من سكرتير مجلس الوزراء آنذاك سوجا إلى تحويل سلاسل التوريد للسلع الطبية وغيرها من السلع الأساسية بعيداً عن الصين ، كما أصبح مسؤولو الدفاع أكثر صراحة في التعبير عن مخاوفهم بشأن مستقبل تايوان. في القمة الأمريكية اليابانية في واشنطن في أبريل ٢٠٢١ ، أيد سوجا لغة صارمة نسبياً بشأن الصين، مما يشير إلى التحول بعيداً عن التعاون نحو المزيد من المواجهة لكنه لم يوضح بعد رؤيته للسياسة الخارجية اليابانية .

ما تقدم يشير الى علاقة اكثر احتداماً وتصادماً بين اليابان و الصين ، مما يترتب عليه عواقب عديدة في ظل غياب التقييم الاستراتيجي الياباني ، وهذا يخلق عدداً من المخاوف مثلاً ما إذا كان الاقتصاد الياباني قادراً على الحد من اعتماده على الصين بالنظر إلى أن العديد من الشركات اليابانية لا تزال حريصة على الاستفادة من سوق

الصين الشاسعة وشبكات الإنتاج المتطورة ، وعلاوة على ذلك، وقعت كل من الدولتين في العام ٢٠٢١، على شراكة اقتصادية إقليمية شاملة (RCEP) ، ومن المرجح أن ترسخ الصين مركز سلاسل التوريد الإقليمية في شرق آسيا^{٣٠} ، لذا ومع تنامي قوة الصين ، يجعل على اليابان من الصعب وضع استراتيجية فعالة طويلة الأجل وتعبئة الموارد اللازمة لمواجهة تجاوزات الصين في سعيها إلى الصعود الاقليمي ، لذا فإن اتباع اليابان سياسة سلمية قائمة على الصبر والرؤية طويلة الأجل أمر ضروري إذا ما كانت تتطلع لأفناع الصين بأن تغيير موقفها بشأن النزاعات الإقليمية أو قضايا حقوق الإنسان يصب في مصلحتها .

ثانيا : الحرب الروسية الأوكرانية: في بداية عام ٢٠٢٢، قدم رئيس الوزراء الياباني فوميو كيشيدا خلال خطابه السياسي أمام البرلمان الياباني مفهوم "الدبلوماسية الواقعية للعصر الجديد" كمبدأ توجيهي لسياسة حكومته الخارجية والأمنية الوطنية ، اذ تكهن كيشيدا بأن "مرونة الدبلوماسية اليابانية سوف يتم اختبارها" ، وبالفعل اتضح أن تنبؤه باختبارات خطيرة تنتظر السياسة الخارجية اليابانية كانت حقيقية ، فبعد أكثر من شهر بقليل من إلقاء كيشيدا لخطابه السياسي، أعلنت روسيا الحرب على أوكرانيا في شباط/فبراير ٢٠٢٢، مما وضع أوروبا على اعتاب أول حرب برية واسعة النطاق منذ الحرب العالمية الثانية^{٣١}، ومع جود نزاعات تاريخية بين اليابان وروسيا الاتحادية والذي يعود إلى الأيام الأخيرة من الحرب العالمية الثانية ، عندما استولى الاتحاد السوفيتي على جزر إيتوروفو، وهابوماي، وكوناشيري، وشيكوتان ، قبالة الطرف الشمالي من جزيرة هوكايدو وفي الطرف الجنوبي من جزر الكوريل الروسية ، ومنذ ذلك الوقت تسيطر روسيا على هذه الجزر وتسميها جزر الكوريل الجنوبية ، تؤكد اليابان أن الجزر جزء من هوكايدو التابعة لها وتشير إليها باسم الأقاليم الشمالية ، هذا النزاع أبقي البلدين على خلاف لمدة ثمانين عاما تقريبا ، لذا لا تزال العلاقات الثنائية بين اليابان وروسيا في حالة عدم استقرار ، وعلى الرغم من استسلام اليابان للحلفاء في سبتمبر/أيلول ١٩٤٥، مما أنهى الحرب العالمية الثانية، إلا أن موسكو وطوكيو لم توقعا قط معاهدة سلام رسمية ، بسبب النزاع الإقليمي على الجزر الأربع ، ومع بدأ البلدين بمفاوضات عقد معاهدة سلام ، علقت روسيا تلك المفاوضات في مارس/آذار ٢٠٢٢، بعد أن فرضت اليابان عقوبات اقتصادية على روسيا بسبب حربها على أوكرانيا ، اذ ادان رئيس الوزراء الياباني فوميو كيشيدا قرار روسيا بوصفه بأنه "غير معقول للغاية وغير مقبول على الإطلاق" ، ما جعل العلاقات اليابانية الروسية تتوتر وتصل إلى أدنى مستوياتها^{٣٢} ، ولإظهار دعم اليابان المستمر لأوكرانيا، زار رئيس الوزراء كيشيدا اوكرانيا في ٢١ مارس/آذار ٢٠٢٣ ، بوصفها رئيسة مجموعة الدول السبع للعام ٢٠٢٣ ، وأكدت اليابان بأنها ستعمل على إنشاء جبهة موحدة لاستعادة السلام والنظام الدوليين، وستواصل تقديم مجموعة واسعة من المساعدات، مستفيدة من خبرتها ومهاراتها ، وفي المؤتمر الصحفي صرح رئيس الوزراء الياباني كيشيدا: "إن عدوان روسيا على أوكرانيا هو عمل شائن يهز أسس النظام الدولي ، وبصفتها رئيسة مجموعة السبع، جددت اليابان تصميمها على ممارسة القيادة للدفاع الكامل عن النظام الدولي القائم على سيادة القانون"^{٣٣} ، ومنذ بدء العدوان الروسي الشامل، دعمت اليابان أوكرانيا بطرق عديدة ، اذ زودت اليابان أوكرانيا بسترات واقية من الرصاص وخوذات وطائرات بدون طيار، كما زودتها بالمعدات بما في ذلك المولدات للتغلب على نقص الطاقة ومعدات البث لتعزيز الديمقراطية في أوكرانيا ، فضلا عن ذلك ، تزود اليابان أوكرانيا بمعدات الكشف عن الألغام والتدريب الفني، وبالتالي تطبيق خبرتها في إجراءات إزالة الألغام والتعاون في إعادة الإعمار في المناطق المتضررة من الصراع ، وفي

فبراير ٢٠٢٣ ، أعلنت اليابان عن دعم مالي بقيمة ٥.٥ مليار دولار أمريكي تقريباً لأوكرانيا؛ بما في ذلك حوالي ٩٠٠ مليون دولار في شكل مساعدات إنسانية ومساعدات للتعافي وإعادة الإعمار، بلغ إجمالي المساعدات اليابانية المتعلقة بأوكرانيا ٧.١ مليار دولار^{٣٤}.

مما تقدم يمكن القول ، على الرغم من التحديات الإقليمية العديدة التي تواجه اليابان ، ظل كيشيدا ثابتاً في التعامل مع هذه التحديات الأمنية من خلال البقاء على نفس النهج في فرض عقوبات مالية واقتصادية باهظة ضد روسيا ، ويظهر ذلك واضح من عدم تراجع كيشيدا عن إعلان روسيا الأحادي الجانب إلغاء مفاوضات معاهدة السلام مع اليابان ، بل إنه اقترح أن اليابان لا تستطيع الحفاظ على علاقات "العمل كالمعتاد" مع روسيا في ظل الوضع الحالي ، وهذا يعكس جهود كيشيدا لمواءمة موقف اليابان مع الولايات المتحدة وشركائها الأوروبيين ، فضلاً عن ذلك، فقد سعى إلى إيجاد فرص للتواصل مع البلدان في منطقة المحيطين الهندي والهادئ لحشد الدعم لأوكرانيا ، من خلال وضع الغزو الروسي لأوكرانيا في السياق الأوسع المتمثل في دعم المعايير الدولية الأوسع، وحاول كيشيدا إرسال رسالة مفادها أن ما يحدث لأوكرانيا ، يمكن أن يحدث لأي دولة في منطقة المحيطين الهندي والهادئ قد تواجه ضغوطاً من سلوك الصين (وهنا يقصد تايوان) بعبارة أخرى، أوضح بأنه يمكن توظيف الجهود الدبلوماسية المكثفة لإنهاء الحرب الروسية الأوكرانية ، فضلاً عن مواجهة الصين إذا ما حاولت استخدام القوة لتغيير الوضع الراهن في منطقة الهندوباسفيك^{٣٥}.

وأخيراً ، مما لا شك فيه أن الغزو الروسي لأوكرانيا دفع كيشيدا إلى إعادة معايرة أولويات سياسته الخارجية ، ففي الأمد القريب، اختار كيشيدا بوضوح محاذاة اليابان بشكل أوثق مع الولايات المتحدة ومجموعة الدول السبع والشركاء الأوروبيين ، وهو يدرك أن الصين تراقب عن كثب ردود الفعل الدولية على أزمة أوكرانيا الحالية ، ولكن على الرغم من رغبة كيشيدا في حل النزاع الإقليمي المستمر بين اليابان وروسيا وإبرام معاهدة سلام ، فإن الوقت الحالي ليس مناسباً للظهور بمظهر المتردد تجاه روسيا بسبب التطلع البعيد في أن يعزز موقف اليابان الأكثر مرونة موقف اليابان التفاوضي. وإذا كانت اليابان تريد من المجتمع الدولي أن يدعم موقف طوكيو في حال لجأت الصين إلى استخدام القوة في بحر الصين الشرقي أو مضيق تايوان، فإنها تحتاج إلى التمسك بدعمها للديمقراطيات الشقيقة والقيم العالمية التي يحاول الغزو الروسي تقويضها ، ومع شروع حكومة كيشيدا لمراجعة استراتيجية الأمن القومي اليابانية ، التي قد أعلن عنها في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٣، بعد عام من عودة شينزو آبي إلى رئاسة الوزراء ، فإن الحرب الروسية الأوكرانية والاستجابة الدولية التي أعقبتها تسلط الضوء على بعض القضايا التي ستكون مهمة بالنسبة لليابان وهي :^{٣٦}

أهمية تأكيد اليابان بثبات على التزامها "بدعم النظام الدولي والحفاظ عليه وحمايته على أساس القيم والقواعد العالمية". إذ نظراً للضغوط المتزايدة التي تمارسها الصين على تايوان، والممارسات الاقتصادية في منطقة المحيطين الهندي والهادئ وخارجها، والانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان في أماكن مثل هونغ كونج وشينجيانج، وإظهار الصين دعمها لغزو روسيا لأوكرانيا، فمن المرجح أن تتادي استراتيجية الأمن القومي الجديدة بشكل أكثر صراحة بسلوك الصين العدواني باعتباره شيئاً يتعارض بشكل مباشر مع المصلحة الوطنية لليابان.

١- من المرجح أن تضاعف استراتيجية الأمن القومي الجديدة الحاجة إلى تعزيز التحالف الياباني الأمريكي. فضلاً عن التأكيد على الأهمية المتزايدة لجهود اليابان لتعزيز تعاونها الأمني مع حلفاء وشركاء الولايات المتحدة الآخرين في جميع أنحاء العالم مع استمرار اليابان في جهودها لتحقيق مفهوم "منطقة المحيطين الهندي والهادئ الحرة والمفتوحة".

٢- من المرجح أن تلوح في الأفق القضايا الأمنية الاقتصادية ذات الصلة في استراتيجية الأمن القومي الجديدة. إذ إن السرعة التي نجحت بها الولايات المتحدة ومجموعة الدول السبع وحلف شمال الأطلسي ودول الاتحاد الأوروبي في فصل روسيا عن التجارة الدولية ، فضلاً عن شبكة المعاملات المالية الدولية تشير إلى أن "الفصل" ممكن، ولكن ليس من دون أضرار اقتصادية ومالية. ومع ظهور البيئة الاستراتيجية العالمية بشكل متزايد ثنائية القطبية - مقسمة بين الكتلة التي تقودها الولايات المتحدة واليابان والديمقراطيات الليبرالية في منطقة المحيطين الهندي والهادئ وأوروبا من ناحية والمعسكر الذي تقوده الصين وروسيا وأتباعهما من ناحية أخرى - سيكون من المهم أن تكون اليابان مستعدة لمزيد من احتمالات الفصل .

مما تقدم نستنتج ، بأن أزمة أوكرانيا اكدت على ضرورة تعزيز اليابان لجهودها لبناء قدراتها الدفاعية ، وفي حين يظل استمرار مناقشة مفاهيم معينة مثل "المشاركة النووية" و"قدرات الهجوم على قواعد العدو" أمراً مهماً، فإن الأمر الأكثر أهمية هو تعزيز المناقشة حول السبل التي يمكن لليابان من خلالها الاستثمار بشكل أكثر فعالية وكفاءة في الدفاع ، ويجب أن تتضمن مثل هذه المناقشة استكشاف كيف يمكن لليابان الاستفادة من التكنولوجيات في القطاع غير الدفاعي لاستخدامها في الأمن القومي؛ وكيف يمكن أو ينبغي إصلاح الصناعات الدفاعية اليابانية لتحسين قدرتها؛ وكيف يمكن تحديث قوات الدفاع الذاتي اليابانية (JSDF) لمواجهة تحديات الأمن اليوم وكذلك الغد ، ومع احتمالات الاضطراب إلى إدارة "حربين باردتين" في وقت واحد، أصبحت المخاطر المتعلقة بمراجعة استراتيجية الأمن القومي أعلى بالنسبة لكيشيدا.

ثالثاً : سياسة نزع السلاح ومنع الانتشار النووي في شبه الجزيرة الكورية: تتكون سياسة نزع السلاح ومنع الانتشار في اليابان من المبادئ أو الركائز الأربع للسياسة النووية اليابانية ، والتي عبر عنها رئيس الوزراء السابق ساتو إيساكو في العام ١٩٦٨ ، بما يأتي : أولاً : "المبادئ الثلاثة غير النووية" التي تنص على عدم امتلاك أو إنتاج أو السماح بإدخال الأسلحة النووية ، ثانياً : السعي إلى نزع السلاح النووي، والذي يتجذر في تجربة القصف الذري في هيروشيما وناجازاكي ، ثالثاً : لمواجهة التهديدات النووية، تعتمد اليابان على الردع النووي القائم على معاهدة الأمن اليابانية الأمريكية ، رابعاً : تحتفظ اليابان بالحق في الاستخدام السلمي للطاقة النووية ، وبوصفها دولة فقيرة بالموارد، فقد اعتُبر استخدام الطاقة النووية أداة مهمة للتخفيف من مخاوف أمن الطاقة ، ولا تزال هذه الركائز الأربع قائمة حتى يومنا هذا بوصفها الإطار الذي تقوم عليه السياسة النووية لليابان ، فضلاً عن ذلك ، لا بد من النظر إلى ثلاثة سياقات تاريخية بوصفها عوامل تحدد السياسة النووية لليابان ، الأول : هو الظروف الجيوسياسية في شرق آسيا والتحديات التي تفرضها الصين وكوريا الشمالية ، والثاني : الخبرة التاريخية لليابان بوصفها الدولة الوحيدة التي عانت من القصف النووي في هيروشيما وناجازاكي، والزخم المناهض للطاقة النووية الذي نما في اليابان منذ حادثة دايغو فوكوريو مارو في عام ١٩٥٤ ، وثالثاً، هناك حاجة إلى أمن الطاقة لتحقيق النمو الاقتصادي والاستدامة في

ضوء اعتماد البلاد الشديد على مصادر الطاقة المستوردة ، وبسبب هذه العوامل، تواجه اليابان معضلتين ؛ أولاً، بوصفها الدولة الوحيدة التي عانت من القصف النووي في زمن الحرب، وثانياً، سعت اليابان، التي تنقتر إلى مواردها الخاصة، إلى الاستفادة من دورة الوقود النووي من أجل تعزيز الطاقة النووية وتخفيف المخاوف الجيوسياسية بشأن إمدادات الوقود الأحفوري ، بيد أن تكنولوجيات تخصيب اليورانيوم وإعادة معالجة الوقود المستنفد لاستخراج البلوتونيوم تنطوي على مخاطر متأصلة تتعلق بالانتشار النووي ، وقد أدى سعي اليابان إلى تنفيذ برنامج كامل النطاق لدورة الوقود النووي إلى اختلافات في نهج منع الانتشار والاحتكاك مع الولايات المتحدة، التي اختارت منذ أواخر سبعينيات القرن العشرين تقييد انتشار تكنولوجيات دورة الوقود النووي بشدة ^{٣٧} .

لذا حدد رئيس الوزراء كيشيدا فوميو ان نزع السلاح النووي هو العمل الأهم في مدة حكمه ، اذ عمل خلال مدة عمله وزيراً للخارجية، الى استضافة الرئيس الأمريكي الاسبق باراك أوباما إلى هيروشيما ، وبصفته رئيساً لمجموعة الدول السبع، استضاف قمة مجموعة الدول السبع في هيروشيما في مايو/أيار ٢٠٢٣ ، ليؤكد للزملاء السياسيين ان هيروشيما هي تجربة حقيقة لمأساة القصف الذري ، ومع ذلك جعلت البيئة الأمنية المحيطة باليابان تعزيز نزع السلاح النووي أكثر تحدياً ، لاسيما مع تواصل الصين وكوريا الشمالية توسيع قدراتهما النووية بسرعة، مما يؤكد التهديد الحقيقي ومخاطر الحرب النووية ، لذا أدى الوعي المتزايد في اليابان بالتهديد النووي إلى إثارة الشكوك حول موثوقية الردع النووي الموسع الذي تقدمه الولايات المتحدة، كما أثارت مناقشات حول "المشاركة النووية" السماح للدول غير الحائزة للأسلحة النووية بالمشاركة في التخطيط حول الأسلحة النووية وتشغيل المهام النووية ، ما جعل نزع السلاح أصبح مهماً في مناقشة السياسة الأمنية ^{٣٨} .

ويقدر معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام أن كوريا الشمالية تمتلك ما يقرب من ٢٠ سلاحاً نووياً وكمية كافية من المواد الانشطارية لـ ٤٥ إلى ٥٥ جهازاً نووياً اعتباراً من يناير ٢٠٢٢ ، و في السنوات الاثني عشر التي أعقبت أول تجربة تفجير لها في عام ٢٠٠٦، أجرت كوريا الشمالية ست تجارب نووية، مع زيادة عائد الانفجار بشكل مطرد من أقل من ١ كيلو طن في الاختبار الأول إلى ١٦٠ كيلو طن في الاختبار السادس. ومن خلال الجهود التي تستهدف تصغير الأسلحة النووية، اكتسبت كوريا الشمالية أيضاً القدرة على تركيب رؤوس حربية نووية على صواريخ باليستية ، فضلا عن ذلك ، ونظراً للزيادة الهائلة في عائد الانفجار مقارنة بالاختبارات السابقة، تضمن الاختبار النووي الكوري الشمالي السادس قنبلة هيدروجينية ، ووصفت كوريا الشمالية اختبارها السادس بأنه "اختبار لقنبلة هيدروجينية للصواريخ الباليستية العابرة للقارات" و"مناسبة مهمة للغاية في تحقيق الهدف النهائي المتمثل في استكمال القوة النووية للدولة" ^{٣٩} .

لذا ، وبعد اعلان كوريا الشمالية بأنه سيتم اطلاق قمرًا صناعيًا ، تم اطلاقه بالفعل في ٣١ مايو ٢٠٢٣ ، مما دفع الحكومة اليابانية إلى النشر المسبق لمدمرات إيجيس والمصممة للكشف عن الصواريخ الباليستية وتتبعها واعتراضها إذا بدت أنها تهدد أو تهبط على الأراضي اليابانية ، فعندما قررت الحكومة اليابانية الحصول على قدرة اعتراض الصواريخ الباليستية في عام ٢٠٠٣، افترض مفهوم الدفاع الصاروخي الباليستي أنه سيتم الإبلاغ عن الإطلاق مسبقاً أو الحصول على علامات واضحة على الإطلاق، كما في هذه الحالة . الا ان الظروف قد تغيرت في آسيا كثيراً في ٢٠ عامًا ، اذ مع تقدم تطوير الصواريخ الباليستية في كوريا الشمالية، تنوعت وتيرة الإطلاق وأنواع

الصواريخ وشكل الإطلاق ، لذا اصبح يتعين على القادة اليابانيين أيضًا النظر في تطوير المركبات الانزلاقية الأسرع من الصوت والصواريخ المجنحة ، فضلا عن ذلك تعمل كوريا الشمالية على تطوير الأسلحة النووية، حيث أجرت تجربتها النووية السادسة في عام ٢٠١٧، ومن المتوقع أن تجري اختبارًا سابعًا في السنوات القليلة القادمة ، لذا سعت الحكومة ، ومن اجل الدفاع عن الأراضي اليابانية إلى الحصول على نظام الدفاع الصاروخي Aegis Ashore، والذي كان من المتوقع أن يحمي اليابان بالكامل من الصواريخ الباليستية الكورية الشمالية على مدار ٢٤ ساعة في اليوم، ٣٦٥ يومًا في السنة. ومع ذلك، تم إلغاء عملية الشراء واستجابت الحكومة اليابانية الآن للتطور النووي والصاروخي لكوريا الشمالية بمفهوم يركز على المدمرة إيجيس Aegis ، اذ تم تطوير هذه السفن على التوالي منذ عام ٢٠٠٧ لتكون لديها قدرات دفاعية ضد الصواريخ الباليستية ، وتمتلك اليابان الآن ثماني سفن قادرة على إطلاق الصواريخ الباليستية في أسطولها^{٤٠} .

ومع تقديم ثلاث وثائق للسياسة الأمنية لليابان وهي (استراتيجية الأمن القومي، واستراتيجية الدفاع الوطني، وبرنامج بناء الدفاع)، التي وافق عليها مجلس الوزراء الياباني في ١٦ ديسمبر ٢٠٢٢، أوضحت اليابان نيتها عن تقديم مساهمة كاملة للدفاع عن تايوان وبناء القدرات اللازمة لتحقيق هذا الهدف فإذا ما اندلعت حرب عبر مضيق تايوان، ستوفر اليابان قواعد للقوات الأمريكية التي تقاتل من أجل تايوان وتلتزم قوات الدفاع الذاتي بالدفاع عن تايوان بالاشتراك مع الولايات المتحدة ، كما لا يزال الأمن في شبه الجزيرة الكورية يشكل أهمية في السياسة الأمنية لليابان ، لذا التزمت اليابان بالدفاع عن كوريا الجنوبية منذ عام ١٩٩٩، عندما أصدرت قانونًا لتمكين قوات الدفاع الذاتي من مساعدة القوات الأمريكية في حالات الطوارئ الكورية ، لذا صاغت الولايات المتحدة واليابان خطة عمليات مشتركة للدفاع عن كوريا الجنوبية، وتتص استراتيجيات الأمن القومي الجديدة على أن كوريا الجنوبية تحتل موقعًا جيوسياسيًا مهمًا له آثار على أمن اليابان، بعبارة أخرى، تلتزم اليابان الآن بالدفاع عن كل من تايوان وكوريا الجنوبية ، وعليه فأن من المرجح أن تواجه اليابان بعض القضايا والتحديات الحرجة في المستقبل وهم هذه التحديات (١) التحديات الأمنية التي تواجهها اليابان من كوريا الشمالية والصين؛ (٢) المجالات السبعة الحرجة لخطة تحسين الدفاع اليابانية؛ (٣) التحديات التي سوف تواجهها اليابان في تنفيذ هذه الخطة؛ و(٤) العوامل الحاسمة التي قد تقيد بشكل خطير دور اليابان في الحفاظ على الأمن عبر مضيق تايوان وعلى شبه الجزيرة الكورية ، وعليه ، وفي ظل القدرات العسكرية المتنامية بسرعة لكوريا الشمالية والصين، أعلنت اليابان عن خطة لتحسين القوة تركز على سبعة مجالات: (١) قدرات الضربات البعيدة المدى، (٢) قدرات الدفاع الجوي والصاروخي المتكاملة، (٣) الأصول غير المأهولة، (٤) العمليات عبر المجالات، (٥) القيادة والسيطرة والاستخبارات، (٦) تنقل القوة والدفاع المدني، و(٧) الاستدامة والمرونة. والهدف العام لخطة تحسين القوة اليابانية هو تعزيز قدراتها الحربية. بعبارة أخرى، في حين ركزت خطط تطوير قوة الدفاع السابقة على اقتناء المعدات الرئيسية مثل المركبات القتالية والسفن البحرية والطائرات المقاتلة، فإن الخطة الحالية تؤكد على كيفية تعظيم فائدة أنظمة الأسلحة الرئيسية في الحرب^{٤١} .

نستنتج مما تقدم إن التحدي الذي تواجهه اليابان الآن في مجال ضبط التسلح ونزع السلاح ومنع الانتشار هو على وجه التحديد كيفية متابعة هدفين سياسيين متناقضين ظاهريًا: تعزيز نزع السلاح ومعالجة المخاطر النووية التي تفرضها الصين وكوريا الشمالية (أي تعزيز الردع) ، اذ تدعم اليابان عالم خالٍ من الأسلحة النووية في بيئة أمنية

صعبة، كما تدعم التحالف مع الولايات المتحدة، بما في ذلك الردع النووي الموسع الذي تقدمه الولايات المتحدة ، لذا يتعين على اليابان أن تتبنى نهجاً متكاملًا في التعامل مع الردع، والسيطرة على الأسلحة، ومنع الانتشار، ودبلوماسية نزع السلاح المتعددة الأطراف. ولتحقيق هذه الغاية، يتعين على اليابان أن تسعى إلى إنشاء آلية ثنائية بين اليابان والولايات المتحدة للتشاور بشكل منهجي وتصور مثل هذا التكامل، والذي من شأنه أن يشمل معالجة كيفية إدارة العلاقة النووية الاستراتيجية مع الصين ، وينبغي أن يتضمن هذا تجنب مفارقة الاستقرار وعدم الاستقرار المحتملة فضلاً عن منع الصين من اتخاذ إجراءات حازمة على المستوى الإقليمي في ظل ظلها النووي الطويل.

رابعا : سياسة اليابان تجاه رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) : بالنسبة لليابان، لا يمثل جنوب شرق آسيا المنطقة التي توجد بها خطوط بحرية منطقة حيوية للاتصالات والموارد الطبيعية فحسب، بل يمثل أيضًا منطقة مهمة جيوسراتيجيًا (منطقة المحيطين الهندي والهادئ الحرة والمفتوحة FOIP) في سياق المنافسة الاستراتيجية المتزايدة بين الولايات المتحدة والصين ، لذا تعمل اليابان على تكثيف العلاقات مع الآسيان والدول الأعضاء ، إلا إن الارتباط بين الأولوية الاستراتيجية لليابان وأهمية جنوب شرق آسيا ورابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) غير واضح المعالم ، ويظهر ذلك في ما يسمى بـ "الوثائق الأمنية الثلاث (Anpo San Bunsho) " ، وهي استراتيجية الأمن القومي لليابان (NSS) ، واستراتيجية الدفاع الوطني (NDS) ، وبرنامج تعزيز الدفاع، التي صدرت في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٢ ، ومن بين هذه الثلاثة، فإن الوثيقة الإستراتيجية الأكثر أهمية هي استراتيجية الأمن القومي لليابان، لأنها تشمل الموقف الاستراتيجي الياباني الشامل، بما في ذلك FOIP ، على المدى القصير والمتوسط ، وتشير استراتيجية الأمن القومي هذه إلى ثلاث نقاط تتعلق بالعلاقات بين اليابان وجنوب شرق آسيا. فأولاً، لا تضع اليابان جنوب شرق آسيا بين أولوياتها الاستراتيجية ، ولم يُذكر جنوب شرق آسيا إلا مرة واحدة ، ثانياً، يتحول التركيز الجغرافي لليابان إلى شمال شرق آسيا بدلاً من منطقة المحيطين الهندي والهادئ الأوسع ، إذ عدت القضايا الأمنية الأكثر أهمية بالنسبة لليابان تصدر من الدول المجاورة لها، ولا سيما الصين بوصفها تشكل تحدياً استراتيجياً لليابان" ، كما يشير التقرير إلى أن التطوير النووي والصاروخي لكوريا الشمالية وكذلك حرب روسيا ضد أوكرانيا يهدد أمن اليابان. ثالثاً، لا توجد مناقشة محددة حول كيفية الحفاظ على النظام الدولي القائم وتعزيزه من خلال المؤسسات الإقليمية^{٤٢} .

ومع ذلك عُد عام ٢٠٢٣ فرصة عظيمة لليابان لتعزيز مشاركتها الشاملة مع الآسيان بسبب الذكرى الخمسين للعلاقات بين اليابان والآسيان ، وإذا نظرنا إلى التحسن السريع الذي شهدته العلاقات الدبلوماسية بين اليابان والدول الأعضاء في رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) منذ عام ١٩٧٣، نجد قد تغلبت كل منهما على القضايا الاقتصادية والتاريخية من خلال الحوار المكثف على أساس "الشراكة المتساوية" ، وعليه ، كانت اليابان ملتزمة ومنذ مدة طويلة بتعزيز علاقاتها مع جنوب شرق آسيا، ولا سيما بموجب مبدأ فوكودا في عام ١٩٧٧ ، وبما إن منطقة جنوب شرق آسيا تمتلك مؤسسات متعددة الأطراف ، وهي رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان) ، والتي كان لها ومنذ نهاية الحرب الباردة، دور في رعاية القواعد والمعايير الإقليمية وصياغة النظام الإقليمي في جنوب شرق آسيا وخارجها ، لذا فإن رابطة دول جنوب شرق آسيا مهمة بالنسبة لمنتدى حرية التعبير في اليابان ، فاليابان تحتاج إلى دعمها الدبلوماسي لأن الهدف النهائي لمنتدى حرية التعبير هو الحفاظ على النظام الدولي القائم على القواعد وتعزيزه، والذي استفادت منه اليابان اقتصادياً ودبلوماسياً ولمدة طويلة ، ولهذا السبب أظهرت اليابان باستمرار

احترامها الكامل لمركزية ووحدة رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان)، فضلاً عن توقعات الآسيان بشأن منطقة المحيطين الهندي والهادئ (AOIP) ^{٤٣} .

مما تقدم ، يمكن القول أن تحديد الأولويات الاستراتيجية أمر مهم بالنسبة لليابان ، إذ إنه يظهر حاجتها إلى تعزيز قدراتها العسكرية، ولاسيما قدرات الضربات المضادة، ومن غير المرجح أن تكون القدرة الدفاعية الحالية لليابان كافية للدفاع عن اليابان وردع الخصوم المحتملين في البيئة الاستراتيجية المتطورة ، ومع توسع مفهوم "الأمن" الياباني، تم دمج الأمن الاقتصادي في الاستراتيجية ، لذلك، تؤكد استراتيجية الأمن القومي على تحسين القدرات الشاملة من خلال إعادة تصميم دفاعها والاستفادة القصوى من الأدوات المتاحة - التحالف الأمريكي الياباني والشراكات الأمنية مع دول إقليمية، مثل أستراليا ^{٤٤}، ومع ان وثيقة استراتيجية الأمن القومي لليابان (NSS)، لا تشير الى استراتيجية اليابان الإقليمية في FOIP ، بما في ذلك جنوب شرق آسيا ، فأن اليابان تعمل في الوقت الحالي، على تحويل ثقلها نحو بناء النظام القائم على القوة بدلاً من رعاية نظام قائم على القواعد ، وهذا يتطلب وضع قواعد الدعم الدولي، ولاسيما من المنظمات الدولية والإقليمية، بما في ذلك رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان)، لأنها قادرة على توفير صوت جماعي ، ولا تزال اليابان تسعى الى رعاية بيئة إقليمية تتمكن الدول من خلالها التعايش السلمي والتعاون على الرغم من خلافاتها ، الا ان الطموح يتراجع ويضعف بسبب اشتداد التنافس بين الولايات المتحدة والصين الناجم عن النمو المستمر لقدرات الصين المادية وتأكيدها في العالم، فضلاً عن التراجع النسبي للنفوذ العالمي للولايات المتحدة ، وبدلاً من التركيز على المشاركة، تستعد اليابان الآن بجدية للسيناريو الأسوأ ، وهو احتمالية اندلاع صراع إقليمي في مضيق تايوان .

علاوة على ذلك، تركز اليابان في الوقت الحالي بشكل أكبر على العلاقات الثنائية والمؤسسات المنشأة حديثاً بدلاً من التركيز على رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) ، إذ تسلط كل من استراتيجية الأمن القومي واستراتيجية الدفاع الوطني الضوء على المشاركة الدفاعية الثنائية أو المرنة المتعددة الأطراف مع الدول الإقليمية، مثل أهمية اجتماعات "٢ + ٢" والتدريبات العسكرية المشتركة والتدريب ، لذا فإن خفض التزام اليابان تجاه رابطة دول جنوب شرق آسيا والانتقال إلى أطر إقليمية أخرى من شأنه أن يؤدي إلى زعزعة الثقة المؤسسية لرابطة دول جنوب شرق آسيا وتقويض وحدة الرابطة ، علاوة على ذلك، بالنظر إلى أن مشاركة الصين مع جنوب شرق آسيا لا تزال قوية، كما يتضح من قمة الصين والفلبين في يناير ٢٠٢٣، فمن المرجح أن يكون جنوب شرق آسيا أكثر ترددًا في دعم دور اليابان في بناء القواعد، لأن ذلك قد يتعارض مع الصين ، ومع ان الصين قد لا تكون الشريك الأكثر ملاءمة بالنسبة لجنوب شرق آسيا ، ولكن جغرافيا واستراتيجيا، لا يمكن إهمال وجوده الإقليمي، وبهذا فإن إلغاء ترتيب أولويات المنطقة من شأنه أن يعرقل الجهود التي تبذلها اليابان في تسهيل حرية التعبير ^{٤٥} .

ومع ذلك يمكن القول أن الوثائق الأمنية الثلاث ليست الوثائق الاستراتيجية النهائية التي ستستشها اليابان ، وبحلول نهاية العام ٢٠٢٤ ، تخطط إدارة كيشيدا لإصدار "خطة السلام الهندية الحرة المفتوحة" ، هذه الوثيقة مهمة في توضيح أهداف FOIP اليابانية وإرسال رسالة دبلوماسية واضحة إلى جنوب شرق آسيا وكذلك منطقة المحيطين الهندي والهادئ ، كما أصدرت كل من القمة الأمريكية اليابانية واللجنة الاستشارية الأمنية الأمريكية اليابانية ("٢ + ٢" المنعقدة في يناير ٢٠٢٣ ، بيانات وضحت فيه عن دعمها المستمر لمركزية ووحدة رابطة دول جنوب شرق آسيا

(آسيان)، ومن أجل الحفاظ على هذا الزخم والتحرك ، يجب على الإدارة أن تغتتم هذه الفرصة لإظهار الأولويات والأهداف والخطط الإستراتيجية الملموسة لـ FOIP.

المطلب الثاني : متغيرات البيئة الدولية

أولاً : مستجدات التحالف الأمريكي - الياباني : يشكل التحالف ف بين الولايات المتحدة واليابان الذي تم في أعقاب الحرب العالمية الثانية، الأكثر أهمية لمصالح البلدين في آسيا، إذ دفعت الصين التعديلية ، وكوريا الشمالية المسلحة نووياً، وروسيا التي تشن حرباً على أوكرانيا، التحالف إلى إجراء تعديلات تاريخية، بما في ذلك صياغة دور أكبر للجيش الياباني ، إذ في العام ٢٠٢٢، أعلنت اليابان عن استراتيجية عسكرية ودفاعية جديدة، وتعهدت بمضاعفة إنفاقها العسكري تقريباً والحصول على قدرات مضادة بعيدة المدى، وأدخلت إصلاحات كبرى على قوات الدفاع الذاتي اليابانية، ومع ذلك لا تزال بعض النقاط الشائكة في الشراكة قائمة في العلاقات الأمريكية - اليابانية .

في الحقيقة ، لقد أدى التحالف الأمريكي الياباني دوراً حاسماً في السياسة الدفاعية الأمريكية في شرق آسيا منذ عام ١٩٥١ ، ومع استمراره في التكيف مع البيئة الإستراتيجية المتغيرة في المنطقة، يظل التحالف حجر الزاوية للسلام والاستقرار في منطقة المحيطين الهندي والهادئ لأكثر من ٧٠ عاماً، على الرغم من التغيرات الجذرية التي طرأت على النظام الدولي، بما في ذلك نهاية الحرب الباردة والحرب العالمية على الإرهاب ، لذا كان تطور السياسة الدفاعية اليابانية مترابطاً وبشكل وثيق مع تطور التحالف الأمريكي الياباني ، وفي العقود الثلاثة الأخيرة منذ نهاية الحرب الباردة، بذلت اليابان جهوداً للتكيف مع البيئة الاستراتيجية الديناميكية من خلال إعادة توجيه سياساتها بحيث تؤدي دوراً أكبر داخل التحالف ، وبدأت عملية إعادة التوجيه هذه تتسارع عندما عاد شينزو آبي إلى رئاسة الوزراء للمرة الثانية في ديسمبر/كانون الأول عام ٢٠١٢ ، وتشمل الجهود الرامية إلى تحديث السياسة الدفاعية اليابانية، والتي قادها آبي في إطار سياسة "المساهمة الاستباقية في السلام"، إقرار قانون حماية حقوق الإنسان، واعتماد أول استراتيجية للأمن القومي في اليابان في العام ٢٠١٣، وتخفيف القيود المفروضة على صادرات التكنولوجيا الدفاعية في العام ٢٠١٤، وسن تشريع السلام والأمن وإعادة تفسير المادة تسعة من دستورها يسمح لليابان بممارسة حق الدفاع الجماعي عن النفس في ظل ظروف محددة في العام ٢٠١٥^{٤٦} .

وبينما تعمل اليابان على تكثيف جهودها الرامية إلى "تعزيز قدراتها الدفاعية بشكل أساسي" - إذ أعلنت اليابان عن زيادة كبيرة في ميزانية الدفاع بنسبة ٦٥% تقريباً، من ٥.٤ تريليون ين في السنة المالية ٢٠٢٢ إلى ٨.٩ تريليون ين في السنة المالية ٢٠٢٧، واكتساب ما يسمى بقدرات الضربة المضادة من خلال استخدام صواريخ المواجهة، مثل مثل صواريخ أرض-سفن من النوع ١٢ المحدث (12SSM) وصواريخ توماهوك الأمريكية الصنع^{٤٧} - أصبحت مصداقية الردع الأمريكي الموسع، بما في ذلك المظلة النووية الأمريكية، موضع تدقيق متزايد في اليابان ، إذ خلال إدارة ترامب ادركت اليابان إن النهج القائم على المعاملات الذي تتبعه الولايات المتحدة تجاه التحالفات الأمريكية في جميع أنحاء العالم قد يعرضها للخطر، ما أثار مخاوف في اليابان بشأن استدامة القيادة الأمريكية والتزامها بالتحالف ، فضلاً عن ذلك ، فإن رد إدارة بايدين على الصراع الروسي الأوكراني - الذي استبعد التدخل العسكري المباشر حتى قبل بدء الغزو الروسي وكرر موقفه من خلال الإشارة ضمناً إلى أن السبب هو وضع روسيا كقوة نووية - قد أثار المزيد من الشكوك حول استعداد الولايات المتحدة لدعم اليابان إذ ما تعرضت لهجوم من

الصين او روسيا ، او حتى كوريا الشمالية^{٤٨} ، وبالرغم من تعاون الولايات المتحدة مع اليابان لمعالجة مخاوفها بشأن مصداقية الردع الموسع من خلال المناقشات مع المسؤولين اليابانيين في حوار الردع الموسع (EDD)، الذي يُعقد بانتظام منذ عام ٢٠١٠؛ المشاورات غير الرسمية ل مراجعة الوضع النووي (NPR)؛ واجتماعات ٢ + ٢ على مستوى وزراء الدفاع والخارجية ، فإن قيام الصين بتوسيع قدراتها النووية، يثير مخاوف اليابان بشأن مصداقية وفعالية الردع الأمريكي الموسع في المنطقة ، وفي ظل بؤر التوتر المحتملة في المنطقة، مثل مضيق تايوان، وبحر الصين الشرقي والجنوبي، وشبه الجزيرة الكورية، فإن مصداقية الردع الأمريكي الموسع - بما في ذلك الردع النووي - أمر بالغ الأهمية لسياسة اليابان الدفاعية^{٤٩} .

وعليه ، فإن عواقب النقاش الدفاعي في اليابان، بما في ذلك خياراتها النووية المستقبلية، يمكن أن يكون لها تأثير عميق على التحالف بين الولايات المتحدة واليابان ، اذ قد تحتاج الولايات المتحدة الامريكية إلى إعادة تقييم مناقشاتها مع اليابان بشأن الأدوار والمهام والقدرات اللازمة لتفعيل التعاون الدفاعي الثنائي للتحالف ، اذ ما قررت اليابان مثلاً المشاركة النووية أو السماح بوجود أسلحة استراتيجية أمريكية على أراضيها، أو إذا حصلت جمهورية كوريا على أسلحة نووية محلياً أو من خلال ترتيبات المشاركة النووية، فإن وضع القوة للقوات الأمريكية اليابانية سيتطلب إعادة التقييم ، علاوة على ذلك، فإن المناقشة الدائرة حول السياسة النووية التي تنتهجها اليابان من المحتمل أن تخلف تأثيراً عميقاً على الديناميكيات الأمنية في شرق آسيا ، فقد احتجت الصين، على سبيل المثال، دائماً على هذه المناقشة، بحجة أنها تكشف نزعة اليابان العسكرية الخطيرة التي لا تزال قائمة في البلاد ، ورداً على دعوة آبي لإجراء مناقشات حول مفهوم المشاركة النووية، حثت الصين اليابان على الوفاء بالتزاماتها الدولية. باعتبارها طرفاً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والالتزام بـ NP٣^{٥٠} ، ولذلك، فإن أي إشارة إلى ابتعاد اليابان عن NP٣ يمكن استخدامها كمبرر لتوسع في القوات النووية الصينية، التي هي الآن في مسار تصاعدي حاد ، كما أن كوريا الشمالية سوف تستفيد من مثل هذا التطور في اليابان لمواصلة سلوكها التهديدي ، ومن هنا فمن الضروري أن تفهم الولايات المتحدة المناقشة الدائرة في اليابان حول الاتجاه المستقبلي لسياستها الدفاعية، بما في ذلك مستقبلها النووي^{٥١} .

ثانياً: العلاقة مع الاتحاد الأوروبي: بوصفهما ديمقراطيات صناعية متقدمة، فإن الاتحاد الأوروبي واليابان لديهما العديد من المصالح المشتركة ويتعاونان بشكل وثيق مع بعضهما البعض في المحافل الدولية والمتعددة الأطراف مثل الأمم المتحدة، ومنظمة التجارة العالمية، ومجموعة السبع ومجموعة العشرين ، وقد اتسع نطاق العلاقة الشاملة في السنوات الأخيرة اذ اصبح يتجاوز التركيز السابق المتعلق بالتجارة في السبعينيات والثمانينيات ، واستناداً إلى القيم الأساسية المشتركة، أنشأ الاتحاد الأوروبي شراكة استراتيجية مع اليابان في عام ٢٠٠١، ويجتمع كبار القادة في القمة السنوية بين الاتحاد الأوروبي واليابان منذ العام ١٩٩١ ، فضلاً عن ذلك لقد نجح الاتحاد الأوروبي واليابان في إبرام اتفاقيتين رئيسيتين عُدتا خطوة مهمة في العلاقات الثنائية وهما :^{٥٢}

١- اتفاقية الشراكة الاستراتيجية، وهي اتفاقية ملزمة قانوناً لا تغطي الحوار السياسي والتعاون السياسي فحسب، بل تشمل أيضاً التعاون في مواجهة التحديات الإقليمية والعالمية، بما في ذلك البيئة وتغير المناخ، وسياسة التنمية والإغاثة في حالات الكوارث، والسياسة الأمنية.

٢- اتفاقية الشراكة الاقتصادية (EPA) ، وهي اتفاقية طموحة وشاملة لتحفيز النمو في كلا الجانبين.

والى جانب هاتين الاتفاقيتين، يواصل الاتحاد الأوروبي واليابان عقد اجتماعات حوار منتظمة حول مجموعة متنوعة من مجالات السياسة مثل البيئة، ومجتمع المعلومات، والفضاء الإلكتروني، والعلوم والتكنولوجيا، والتجارة، والخدمات المالية، والسياسة الصناعية، فضلا عن ذلك، يجري الاتحاد الأوروبي واليابان حوارًا منتظمًا حول حقوق الإنسان ويتعاونان في مختلف المنديات، مثل مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة وفي اللجنة الثالثة للأمم المتحدة.

فضلا عن ذلك، يرتبط مستقبل أوروبا ارتباطا وثيقا بمستقبل منطقة المحيطين الهندي والهادئ، وقد أنتجت الديناميكيات الحالية في الأخيرة منافسة جيوسياسية شديدة وتوترات بشأن التجارة والتكنولوجيا والأمن، وبوصفه شريكا رئيسا في المنطقة، يسعى الاتحاد الأوروبي إلى تعميق مشاركته مع منطقة المحيطين الهندي والهادئ للاستجابة للتحديات الناشئة التي تؤثر على استقراره، لذا في سبتمبر من عام ٢٠٢١، نشر الاتحاد الأوروبي استراتيجيته للتعاون في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، مما يضع الأساس لمشاركة أوسع في المنطقة، ويعكس فهم الاتحاد الأوروبي بأن مركز الثقل يتحول نحو منطقة المحيطين الهندي والهادئ من الناحية الجيواقتصادية والجيوسياسية، وفي هذه الاستراتيجية أظهر الاتحاد الأوروبي بوضوح أنه ينظر إلى اليابان باعتبارها شريكا رئيسيا، لذا عمل كل منهما في الآونة الأخيرة على تطوير علاقتهما رسمياً وعملياً، على سبيل المثال، من خلال اتفاقيات الشراكة الاقتصادية، والمناقشات الثنائية، والشراكة من أجل الاتصال المستدام وجودة البنية الأساسية، والتدريبات البحرية المشتركة، والتعاون في قطاع السكك الحديدية في آسيا، وما إلى ذلك^{٥٣}.

وبينما عزز الاتحاد الأوروبي حضوره العالمي ببطء، فقد حاول، على النقيض من الصين أو الولايات المتحدة أو غيرها من القوى الكبرى، القيام بذلك من خلال تشكيل وتبني نموذج حكم جيوسياسي قائم على القواعد ومدفوع بالقيم - وهو نهج إنساني، لذلك، ليس من المستغرب أن يصبح الشركاء الاستراتيجيون في منطقة المحيطين الهندي والهادئ جزءا مهما من الاستراتيجية الخارجية للاتحاد الأوروبي، حيث يستطيع الاتحاد الأوروبي أن يجد شركاء ذوي تفكير مماثل حقا؛ واليابان تشكل مثالا جيدا بشكل خاص، حيث يشترك معها الاتحاد الأوروبي في الارتباط في هذا الصدد، وكلاهما يمثل ديمقراطيات قوية وحيوية تتبع قوتها من ثقافة السلطة المدنية الراسخة. ولتأكيد حجم العلاقات الوثيقة بين الجانبين، اكدا كل من الاتحاد الأوروبي واليابان خلال البيان المشترك في القمة التاسعة والعشرون بين الاتحاد الأوروبي واليابان في بروكسل في ١٣ يوليو ٢٠٢٣، اكدا كلا الجانبين في البيان الصادر عن القمة التالي^{٥٤}:

١- التأكيد على التقارب الاستراتيجي والشراكة المبنية على القيم المشتركة التي تؤكد على التعددية ومواجهة التحديات العالمية.

٢- الالتزام بالحفاظ على نظام دولي حر ومنفتح يقوم على احترام القانون الدولي، و ميثاق الأمم المتحدة، واحترام حقوق الإنسان ونظام تجاري مفتوح وحر وعادل في جوهره، من أجل دعم السلام.

٣- إن أمن أوروبا وأمن منطقة المحيطين الهندي والهادئ مترابطان بشكل وثيق، مع التأكيد على دعم أوكرانيا في حربها مع روسيا، ورفض التحدي المستمر لكوريا الشمالية لقرارات مجلس الأمن، فضلا عن الدعوة لتحقيق

السلام والاستقرار في جميع أنحاء منطقة المحيطين الهندي والهادئ من خلال امتثال الجميع لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

٤- ضمان الرخاء والأمن الاقتصادي، وتلبية الاحتياجات الإنسانية، وتحقيق الاستدامة والتنمية، وتعزيز الرقمنة التي تركز على الإنسان، ومعالجة تغير المناخ والبيئة وتدهور الصحة، وتعزيز الأمن الصحي من خلال تعزيز الصحة العالمية.

٥- ضمان التنفيذ الكامل والفعال للشراكة الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي واليابان من خلال تنفيذ بنود اتفاقية (EPA) لتعزيز مرونة علاقاتنا التجارية والاستثمارية، فضلاً عن تكثيف العمل المشترك بشأن الطاقة والتحول الأخضر في إطار التحالف الأخضر .

الخاتمة :

في ختام البحث بات واضحاً ان سياسة اليابان الخارجية تتجه نحو اعتماد لغة الحوار والشراكات مع دول الجوار الإقليمي ، فضلاً عن المشاركة في الاحداث الدولية في سبيل تعزيز دورها سياسياً وامنياً واقتصادياً بما يتناسب مع مكانتها على المستويين الإقليمي والدولي ، وبشكل يؤمن لها موضوع مؤثراً في معادلة التوازنات الخاصة في مجالها الحيوي منطقة الهندو- باسفيك ، من جانب اخر وفي ضوء المتغيرات الدولية المتسارعة تركز اليابان حالياً بشكل أكبر على إدارة سياسات القوة ، لاسيما ان العديد من القادة والمسؤولون الحكوميون يؤكدون أن البلاد تواجه "البيئة الأمنية الأكثر خطورة وتعقيداً" في التاريخ الحديث ، وعلى المستوى الثنائي والثلاثي، تعمل اليابان على تعزيز العلاقات الأمنية مع حليفاتها الرئيسة الولايات المتحدة، فضلاً عن شركائها المهمين أستراليا والهند ، كما تعمل اليابان على وضع استراتيجية متعلقة بكيفية تعزيز النظام العالمي والإقليمي مع الدول ذات التفكير المماثل في محيطها الإقليمي ، والمفتاح لحل هذه المشكلة هو توضيح رؤية اليابان للتقسيم المؤسسي للعمل في منطقة المحيطين الهندي والهادئ ، كما ينبغي لليابان أيضاً أن تعمل على تحقيق "وضع القواعد من خلال الحوار" من خلال تسهيل الروابط بين التحالف الرباعي والآسيان من أجل رعاية القواعد الإقليمية.

الهوامش

^١ Kazuhiko Togo, JAPAN'S FOREIGN POLICY "1945-2003" (The Quest for a Proactive Policy), Second Edition, USA, Boston, the International Institute for Asian Studies (IAS), Leiden, the Netherlands, 2005, pp318-319.

^٢ علي سيد فؤاد نقر ، السياسة الخارجية اليابانية "دراسة تطبيقية على شرق اسيا" ، (أبو ظبي : مركز الامارات للدراسات والبحوث ، ٢٠٠١) ، ص ٣٥ - ٣٦ .

^٣ Ayako Kusunoki "Has Japan's Foreign Policy Gone Beyond the Yoshida Doctrine?The principles of Japanese", the diplomat , March 10, 2020 , available on : <https://thedi diplomat.com>

^٤ Hiroyuki Hoshiro "Deconstructing the Yoshida Doctrine", Japanese Journal of Political Science , Volume 23 Issue 2, Cambridge University Press: 08 February 2022 , available on : <https://www.cambridge.org/core/journals/japanese-journal-of-political-science/article/deconstructing-the-yoshida-doctrine/FC8977F907AF6297D9F36D711267003F>

^٥ Ayako Kusunoki , , OP.Cit.

^٦ Ayako Kusunoki , OP.Cit.

^٧ Ministry of Foreign Affairs of Japan, International Situation and Japan's Diplomacy in 2018 available on : <https://www.mofa.go.jp/policy/other/bluebook/2019>.

- Japanese Diplomacy and International Situation in 2022",^٨ "Diplomatic Bluebook 2023 Ministry of Foreign Affairs, Japan , p.7 , available on : https://www.mofa.go.jp/policy/other/bluebook/2023/pdf/pdfs/2023_all.pdf
- ^٩ " Rakesh Ranjan, Foreign policy of Japan in 21St Century (for M.A. 2d Semester Paper-polcc-6), India, Patna University, WPS Office, 2020, pp8-14.
- ^{١٠} International Situation and Japan's Diplomacy in 2018 , Ministry of Foreign Affairs of Japan, available on : <https://www.mofa.go.jp/policy/other/bluebook/2019>.
- ^{١١} Ibid.
- ^{١٢} Ibid.
- ^{١٣} International Situation and Japan's Diplomacy in 2018 , Op.Cit.
- ^{١٤} Ibid.
- ^{١٥} Environmental Issues and Climate Change, Japan, Ministry of foreign affairs, Diplomatic bluebook, 2020, Op.cit, pp256-260.
- ^{١٦} "Diplomatic Bluebook 2023: Japanese Diplomacy and International Situation in 2022", Ministry of Foreign Affairs, Japan , p.7 , available on : https://www.mofa.go.jp/policy/other/bluebook/2023/pdf/pdfs/2023_all.pdf
- ^{١٧} ريام غانم نجيب وعمار محمد علي الطائي ، " دور الولايات المتحدة الامريكية في سن دستور اليابان عام ١٩٤٦ " ، مجلة اوروك للعلوم الإنسانية ، جامعة المثنى ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، المجلد ١٢ ، العدد ٣ ، ٢٠١٩ ، ص ص ١٩٦٨ – ١٩٧١.
- ^{١٨} علي سيد فؤاد النقر ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٢٠ – ٢١ .
- ^{١٩} دستور اليابان الصادر عام ١٩٤٦ بالنسخة العربية ، واشنطن ، معهد كاتو الليبرالي الأمريكي ، ٢٠٢١ ، ص ١٢ .
- ^{٢٠} عماد رزيك عمر ، " البيروقراطية الإدارية واليات التدبير السياسي في اليابان " ، (الدوحة : مركز الجزيرة للدراسات ، ٢٠٢٠) ، ص ص ٦٢ – ٧١ .
- ^{٢١} ايمان عبد العال عبد الغني ، " السياسة الخارجية اليابانية في شرق اسيا (١٩٩٠ – ٢٠٠٨) " ، (القاهرة : المكتب العربي للمعارف ، ٢٠١٥) ، ص ص ١٠٩ – ١١٤ .
- ^{٢٢} Jun Tsunekawa , Japan's Policy toward China , available on : https://www.nids.mod.go.jp/english/publication/joint_research/series4/pdf/4-Introduction.pdf
- ^{٢٣} عبدالمالك خطاب وإبراهيم مشعالي ، " الصعود البحري الصيني وتأثيره على الامن الإقليمي في جنوب شرق اسيا " ، مجلة المعيار ، الجزائر ، المجلد ٢٣ ، العدد ٤٦ ، ٢٠١٩ ، ص ٧٣٣ .
- ^{٢٤} عبدالمالك خطاب وإبراهيم مشعالي ، ص ٧٣٤ .
- ^{٢٥} هديل حربي ذاري ، " التنافس الأمريكي الصيني وتأثيره في منطقة الخليج العربي : دراسة في مبادرة الحزام والطريق الصينية " ، (عمان : دار امجد للطباعة والنشر ، ٢٠٢٣) ، ص ١٥١ .
- ^{٢٦} باهر مردان ، " العلاقات الصينية اليابانية بين المتغيرات السياسية والثوابت الاقتصادية " ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، العدد ٥٧ ، ٢٠١٤ ، ص ١٩٩ .
- ^{٢٧} Kamer Kasim, Power shift in Taiwan and its Implications on cross-strait relations, Power Shift in East Asia and their implications for Asia-Europe Relations, edited Karol Zakowski and Bartosz, Bolu Abant Izzet Baysal University, Contemporary Asian Studies Series, 2019, pp59-64.
- ^{٢٨} Guilio Pugliese & Alessio Palalano, Diplomatic & Security Practice under Abe Shinzo: The case for realpolitik Japan, Australian Journal of International Affairs, London, 2020, pp2-13.
- ^{٢٩} Sino-Japanese Review Japan's September 1, 2021, <https://tokyoreview.net/2021/09/japans-china-policy-pragmatism-or-improvisation/>
- ^{٣٠} Ibid.
- ^{٣١} Yuki Tatsumi , "How Russia's Invasion of Ukraine Changed Japan's Security Policy" , the diplomat, March 29, 2022 , <https://thedi diplomat.com/2022/03/how-russias-invasion-of-ukraine-changed-japans-security-policy/>
- ^{٣٢} Felix K. Chang , "Japan-Russia Relations After the Russian-Ukrainian War" , 22 Jun 2022 , <https://www.fpri.org/article/2022/06/japan-russia-relations-after-the-russian-ukrainian-war/>
- ^{٣٣} Ibid.
- ^{٣٤} Japan Continues to Stand with Ukraine April 14, 2023, https://www.japan.go.jp/kizuna/2023/04/japan_continues_to_stand_with_ukraine.html

- ^{٣٥} Yuki Tatsumi , “How Russia’s Invasion of Ukraine Changed Japan’s Security Policy” , the diplomat, March 29, 2022 , <https://thediplomat.com/2022/03/how-russias-invasion-of-ukraine-changed-japans-security-policy/> Ibid.
- ^{٣٦} Tokuhiro Ikeda , Japan’s Strategy to Confront North Korea’s Nuclear and Ballistic Missiles , August 21, 2023 , <https://warontherocks.com/2023/08/japans-strategy-to-confront-north-koreas-nuclear-and-ballistic-missiles/> , Kishida’s Realism Diplomacy: Nuclear Disarmament, June 8, 2023, ^{٣٧} Akiyama Nobumasa <https://www.csis.org/analysis/kishidas-realism-diplomacy-nuclear-disarmament> , Japan’s New National Security Strategy : Getting Committed to the ^{٣٨} Michishita Narushige Defense of Taiwan, June 8, 2023 , <https://www.csis.org/analysis/japans-new-national-security-strategy> , Op.Cit. ^{٣٩} Tokuhiro Ikeda ^{٤٠} Michishita Narushige , Op.Cit. ^{٤١} Michishita Narushige , Op.Cit.
- ^{٤٢} Kei Koga , Japan’s Policy Toward ASEAN in 2023: Opportunities and Challenges , stimson , January 25, 2023 , <https://www.stimson.org/2023/japans-policy-toward-asean-in-2023/> , 6 September and Future Challenges ^{٤٣} Oba Mie , Japan-ASEAN: “50 Years” of Friendship 2023 , https://www.japanpolicyforum.jp/pdf/2023/no79/DJweb_79_dip_02.pdf , Op.Cit. ^{٤٤} Kei Koga
- ^{٤٥} “Japan’s Proactive Contribution to Peace,” Government of Japan, 2014, https://www.japan.go.jp/tomodachi/2014/spring-summer2014/japans_roactive_contribution_to_peace.html ; “Japan’s Legislation for Peace and Security,” Ministry of Foreign Affairs of Japan, March 2016, <https://www.mofa.go.jp/files/000143304.pdf>.
- ^{٤٦} “Defense Buildup Program,” Japan Ministry of Defense, December 16, 2022, https://www.mod.go.jp/j/policy/agenda/guideline/plan/pdf/program_en.pdf.
- ^{٤٧} “Remarks by President Biden Announcing Response to Russian Actions in Ukraine,” The White House, February 22, 2022, <https://www.whitehouse.gov/briefing-room/speeches-remarks/2022/02/22/remarks-by-president-biden-announcing-response-to-russian-actions-in-ukraine> .
- ^{٤٨} “Japan-U.S. Extended Deterrence Dialogue,” United States Department of State, November 16, 2022, <https://www.state.gov/japan-u-s-extended-deterrence-dialogue-2> , “Japan-U.S. Security Arrangements: Japan-U.S. Security Consultative Committee (2+2),” Ministry of Foreign Affairs of Japan, January 11, 2023, <https://www.mofa.go.jp/region/n-america/us/security/scc/index.html>.
- ^{٤٩} Paiyao Xia and Liang Jun, “China Urges Japan to Act Prudently on Taiwan Question,” People’s Daily online, March 1, 2022, <http://en.people.cn/n3/2022/0301/c90000-9964034.html>
- ^{٥٠} Hans M. Kristensen, Matt Korda, and Eliana Johns, “Chinese Nuclear Weapons, 2023,” Bulletin of the Atomic Scientists 79, no. 2 (2023): 108-133, <https://doi.org/10.1080/00963402.2023.2178713>.
- ^{٥١} The European Union and Japan – Political Relations / Cultural & Public Diplomacy 17.02.2023, https://www.eeas.europa.eu/japan/european-union-and-japan-political-relations-cultural-public-diplomacy_en?s=169 Ibid.
- European Union , Brussels, 13 July 2023 , ^{٥٢} EU-Japan Summit 2023 , Council of the <https://www.consilium.europa.eu/media/65790/joint-statement-st11825-en23.pdf>

المصادر :

1. Kazuhiko Togo, JAPAN'S FOREIGN POLICY "1945-2003" (The Quest for a Proactive Policy), Second Edition, USA, Boston, the International Institute for Asian Studies (IAS), Leiden, the Netherlands, 2005, pp318-319 .

٢. علي سيد فؤاد نقر ، السياسة الخارجية اليابانية "دراسة تطبيقية على شرق اسيا" ، (أبو ظبي : مركز الامارات للدراسات والبحوث ، ٢٠١١) ، ص ص ٣٥ - ٣٦ .
3. Ayako Kusunoki , "Has Japan's Foreign Policy Gone Beyond the Yoshida Doctrine?The principles of Japanese" , the diplomat , March 10, 2020 , available on : <https://thediplomat.com>
4. Hiroyuki Hoshiro , "Deconstructing the Yoshida Doctrine", Japanese Journal of Political Science , Volume 23 Issue 2, Cambridge University Press: 08 February 2022 , available on : <https://www.cambridge.org/core/journals/japanese-journal-of-political-science/article/deconstructing-the-yoshida-doctrine/FC8977F907AF6297D9F36D711267003F>.
5. International Situation and Japan's Diplomacy in 2018 , Ministry of Foreign Affairs of Japan, available on : <https://www.mofa.go.jp/policy/other/bluebook/2019> .
6. "Diplomatic Bluebook 2023: Japanese Diplomacy and International Situation in 2022", Ministry of Foreign Affairs, Japan , p.7 , available on : https://www.mofa.go.jp/policy/other/bluebook/2023/pdf/pdfs/2023_all.pdf
7. "Rakesh Ranjan, Foreign policy of Japan in 21st Century (for M.A. 2d Semester Paper-mpolcc-6), India, Patna University, WPS Office, 2020, pp8-14 .
8. International Situation and Japan's Diplomacy in 2018 , Ministry of Foreign Affairs of Japan, available on : <https://www.mofa.go.jp/policy/other/bluebook/2019> .
٩. ريام غانم نجيب وعمار محمد علي الطائي، " دور الولايات المتحدة الامريكية في سن دستور اليابان عام ١٩٤٦ " ، مجلة اوروك للعلوم الإنسانية ، جامعة المثنى ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، المجلد ١٢ ، العدد ٣ ، ٢٠١٩ ، ص ص ١٩٦٨ - ١٩٧١ .
١٠. دستور اليابان الصادر عام ١٩٤٦ بالنسخة العربية ، واشنطن ، معهد كاتو الليبرالي الأمريكي ، ٢٠٢١ ، ص ١٢ .
١١. عماد رزيك عمر ، "البيروقراطية الإدارية واليات التدبير السياسي في اليابان" ، (الدوحة : مركز الجزيرة للدراسات ، ٢٠٢٠) ، ص ص ٦٢ - ٧١ .
١٢. ايمان عبد العال عبد الغني ، "السياسة الخارجية اليابانية في شرق اسيا (١٩٩٠ - ٢٠٠٨) " ، (القاهرة : المكتب العربي للمعارف ، ٢٠١٥) ، ص ص ١٠٩ - ١١٤ .
13. Jun Tsunekawa , Japan's Policy toward China , available on : https://www.nids.mod.go.jp/english/publication/joint_research/series4/pdf/4-Introduction.pdf
١٤. عبدالمالك خطاب وإبراهيم مشعالي ، " الصعود البحري الصيني وتأثيره على الامن الإقليمي في جنوب شرق اسيا " ، مجلة المعيار ، الجزائر ، المجلد ٢٣ ، العدد ٤٦ ، ٢٠١٩ ، ص ٧٣٣ .
١٥. هديل حربي ذاري ، " التنافس الأمريكي الصيني وتأثيره في منطقة الخليج العربي : دراسة في مبادرة الحزام والطريق الصينية " ، (عمان : دار امجد للطباعة والنشر ، ٢٠٢٣) ، ص ١٥١ .
١٦. باهر مردان ، " العلاقات الصينية اليابانية بين المتغيرات السياسية والثوابت الاقتصادية " ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، العدد ٥٧ ، ٢٠١٤ ، ص ١٩٩ .
17. Kamer Kasim, Power shift in Taiwan and its Implications on cross-strait relations, Power Shift in East Asia and their implications for Asia-Europe Relations, edited Karol Zakowski and Bartosz, Bolu Abant Izzet Baysal University, Contemporary Asian Studies Series, 2019, pp59-64 .
18. Guilio Pugliese & Alessio Palalano, Diplomatic & Security Practice under Abe Shinzo: The case for realpolitik Japan, Australian Journal of International Affairs, London, 2020, pp2-13 .
19. Sino-Japanese Review Japan's , China Policy: Pragmatism or Improvisation?, Posted on September 1, 2021, <https://tokyoreview.net/2021/09/japans-china-policy>
20. Yuki Tatsumi , "How Russia's Invasion of Ukraine Changed Japan's Security Policy" , the diplomat, March 29, 2022 , <https://thediplomat.com/2022/03/how-russias-invasion-of-ukraine-changed-japans-security-policy/>
21. Felix K. Chang , "Japan-Russia Relations After the Russian-Ukrainian War" , 22 Jun 2022 , <https://www.fpri.org/article/2022/06/japan-russia-relations-after-the-russian-ukrainian-war./>
22. Japan Continues to Stand with Ukraine , April 14, 2023, https://www.japan.go.jp/kizuna/2023/04/japan_continues_to_stand_with_ukraine.html

23. Tokuhiko Ikeda , Japan's Strategy to Confront North Korea's Nuclear and Ballistic Missiles , August 21, 2023 , <https://warontherocks.com/2023/08/japans-strategy-to-confront-north-koreas-nuclear-and-ballistic-missiles/>
24. Akiyama Nobumasa , Kishida's Realism Diplomacy: Nuclear Disarmament, June 8, 2023, <https://www.csis.org/analysis/kishidas-realism-diplomacy-nuclear-disarmament>
25. Michishita Narushige , Japan's New National Security Strategy : Getting Committed to the Defense of Taiwan, June 8, 2023 , <https://www.csis.org/analysis/japans-new-national-security-strategy> .
26. Kei Koga , Japan's Policy Toward ASEAN in 2023: Opportunities and Challenges , stimson , January 25, 2023 , <https://www.stimson.org/2023/japans-policy-toward-asean-in-2023/>
27. Oba Mie , Japan-ASEAN: "50 Years" of Friendship and Future Challenges , 6 September 2023 , https://www.japanpolicyforum.jp/pdf/2023/no79/DJweb_79_dip_02.pdf
28. "Japan's Proactive Contribution to Peace," Government of Japan, 2014, https://www.japan.go.jp/tomodachi/2014/spring-summer2014/japans_roactive_contribution_to_peace.html ; "Japan's Legislation for Peace and Security," Ministry of Foreign Affairs of Japan, March 2016, <https://www.mofa.go.jp/files/000143304.pdf> .
29. "Defense Buildup Program," Japan Ministry of Defense, December 16, 2022, https://www.mod.go.jp/j/policy/agenda/guideline/plan/pdf/program_en.pdf .
30. "Remarks by President Biden Announcing Response to Russian Actions in Ukraine," The White House, February 22, 2022, <https://www.whitehouse.gov/briefing-room/speeches-remarks/2022/02/22/remarks-by-president-biden-announcing-response-to-russian-actions-in-ukraine> .
31. "Japan-U.S. Extended Deterrence Dialogue," United States Department of State, November 16, 2022, <https://www.state.gov/japan-u-s-extended-deterrence-dialogue-2>, "Japan-U.S. Security Arrangements: Japan-U.S. Security Consultative Committee (2+2)," Ministry of Foreign Affairs of Japan, January 11, 2023, <https://www.mofa.go.jp/region/n-america/us/security/scc/index.html> .
32. Paiyao Xia and Liang Jun, "China Urges Japan to Act Prudently on Taiwan Question," People's Daily online, March 1, 2022, <http://en.people.cn/n3/2022/0301/c90000-9964034.html>
33. Hans M. Kristensen, Matt Korda, and Eliana Johns, "Chinese Nuclear Weapons, 2023," Bulletin of the Atomic Scientists 79, no. 2 (2023): 108-133, <https://doi.org/10.1080/00963402.2023.2178713> .
34. Ministry of Foreign Affairs (Japan), Diplomatic Bluebook 2007 (Tokyo, March 2007), https://www.mofa.go.jp/policy/other/bluebook/2007/html/h1/h1_01.html .
35. Prime Minister's Office of Japan, "Policy Speech by Prime Minister KISHIDA Fumio to the 211th Session of the Diet," January 23, 2023, https://japan.kantei.go.jp/101_kishida/statement/202301/_00012.html .
36. Ministry of Foreign Affairs (Japan), "The Future of the Indo-Pacific: Japan's New Plan for a 'Free and Open Indo-Pacific,'" March 20, 2023, <https://www.mofa.go.jp/files/100477791.pdf> .
37. For further discussion, see C. Raja Mohan, "India's Return to the Global South," Institute of South Asian Studies, National University of Singapore, ISAS Brief, January 16, 2023, <https://www.isas.nus.edu.sg/papers/indias-return-to-the-global-south> .
38. The European Union and Japan – Political Relations / Cultural & Public Diplomacy , 17.02.2023, https://www.eeas.europa.eu/japan/european-union-and-japan-political-relations-cultural-public-diplomacy_en?s=169
39. EU-Japan Summit 2023 , Council of the European Union , Brussels, 13 July 2023 , <https://www.consilium.europa.eu/media/65790/joint-statement-st11825-en23.pdf>